

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الثلاثاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس (بوليفيا - دولة - متعددة القوميات)

للفوفود الراغبة في ممارسة حق الرد أن تفعل ذلك في نهاية جلسة بعد ظهر اليوم، وفقا للإجراء المتبع في الجمعية العامة.

السيد فاضل (العراق): بداية، يود وفد بلدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل تونس باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/74/PV.11).

يصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلا أن هذه المعاهدة لم تشهد تنفيذًا متوازنًا لركائزها الثلاث، بالشكل الذي يعكس الالتزامات التي تملئها على الدول الأطراف جميعها. إذ ما زالت المعاهدة تشهد خللا واضحا يتمثل في عدم قيام الدول النووية بترجمة التزاماتها بنزع السلاح النووي إلى واقع عملي وفقا لما نصت عليه المادة السادسة من بنودها والمقرر الخاص بتأكيد أهداف ومبادئ المعاهدة الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥. وفي هذا السياق، تجدد حكومة بلدي الإعراب

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل الشروع في عملنا، أود أن أذكر الممثلين بأن اللجنة الأولى ستعقد يوم الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٢/٣٠، حفلها التقليدي لمنح شهادات الزمالات في مجال نزع السلاح.

وستواصل اللجنة في هذا الصباح مناقشتها المواضيعية بشأن مجموعة "الأسلحة النووية". ونود تذكير الوفود بأن الحد الزمني للبيانات هو ثلاث دقائق للتكلم بصفة وطنية وخمس دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود. ولدينا قائمة طويلة من المتكلمين في هذه المجموعة، ولذلك أناشد جميع الوفود أن تتعاون تعاونًا كاملاً في احترام الحد الزمني. ويمكن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1932982 (A)

وفي مقدمتها الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط، مؤكداً أهمية تنفيذ الدول الوديدة الثلاث للمعاهدة لالتزاماتها في هذا المجال طبقاً للقرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ وخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، بوصفها عنصراً أساسياً في هذا الشأن. وفي هذا السياق، يؤكد بلدي أهمية مشاركة جميع دول منطقة الشرق الأوسط في المؤتمر المزمع عقده خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، والذي ستترأسه المملكة الأردنية الهاشمية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، مؤكداً أن هذه الخطوة من شأنها أن تشكل مساراً موازياً لدعم الجهود الدولية وجهود الأمم المتحدة الرامية لإنشاء هذه المنطقة، وفقاً للقرار الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ وما أقره مؤتمر استعراض المعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

السيد بهانداري (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.11)، وأود أن أوضح بعض النقاط الإضافية بصفتي الوطنية.

يؤكد وفد بلدي من جديد موقفه القائم على المبادئ ومؤداه أن السلم والأمن العالميين لا يمكن ضمناًهما إلا من خلال النزوع العام والكامل والمحدد زمنياً للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونؤكد من جديد أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها غير أخلاقي وغير قانوني. ونعتقد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وندعو أيضاً إلى الحد من الاعتماد على العقيدة النووية في الأمن القومي. وتعرب نيبال مجدداً عن بالغ القلق إزاء العواقب الكارثية الإنسانية والبيئية التي

عن قلقها جراء فشل الجهود في اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ وتدعو جميع الدول الأطراف إلى التحلي بالمرونة وإبداء الإرادة السياسية من أجل إنجاح أعمال المؤتمر القادم لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ وإيلاء الأهمية اللازمة لتعزيز نظامي منع الانتشار ونزع السلاح النوويين من أجل الخروج بنتائج بناءة وإيجابية تلبي شواغل جميع الدول الأعضاء.

تجدد حكومة العراق، انطلاقاً من دستورها الدائم، تأييدها ودعمها للجهود الدولية ولأي مبادرة تهدف إلى الحد من خطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولذلك، صوت العراق مؤيداً للمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدها الجمعية العامة في شهر تموز/يوليه ٢٠١٧. وتولي حكومة العراق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية كبيرة، كونها صكاً في غاية الأهمية لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ويمثل تولي العراق، بصورة مشتركة مع مملكة بلجيكا، رئاسة مؤتمر المادة الرابعة عشرة من المعاهدة [المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية] للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، مؤشراً واقعياً على رغبة بلدي في المشاركة الفعالة لتعزيز دور الاتفاقيات والصكوك الدولية، في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

يعيد العراق التأكيد على أهمية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط. ويرى أن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجب التمهيد له بخطوات أساسية، منها شروع الكيان الإسرائيلي في نزع سلاحه النووي وانضمامه إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي وإخضاع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجدد العراق الإعراب عن قلقه العميق بسبب فشل الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل،

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال الولايات المتحدة تتصدر الجهود الرامية إلى منع الانتشار النووي ولا تزال ملتزمة بتحديث هيكل تحديد الأسلحة وتحقيق فعاليته. إن البيئة الأمنية اليوم آخذة في التدهور ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى سلوك بلدان مثل روسيا والصين. وتحديد الأسلحة أداة يمكن أن تساعد على وقف ذلك الاتجاه، ولكنه ليس غاية في حد ذاته. وتدعو الولايات المتحدة إلى حقبة جديدة من تحديد الأسلحة.

وكان انتهاك روسيا الفعلي لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى تطورا سلبيا رئيسيا. فروسيا تتحمل وحدها المسؤولية عن إنهاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تسلط الضوء على مسألة الامتثال كعامل حاسم في نزع السلاح النووي، على النحو الذي تمت الدعوة إليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فروسيا والصين تفضلان عالما تمارس فيه الولايات المتحدة ضبط النفس بينما تفعلان ما يحلو لهما. وتعلق روسيا فكرة تنفيذ وقف اختياري لنشر صواريخ نووية متوسطة المدى، لكنها فعلا نشرت ميدانيا مجموعات ضخمة متعددة من قذائف 9M729 الانسيابية التي تطلق من الأرض في جميع أنحاء روسيا، بما في ذلك في غرب روسيا واضحة ضمن مداها عشرات العواصم الأوروبية. وبالمثل، تهدد الصين باستهداف حلفاء الولايات المتحدة الذين يستضيفون أي قذائف من الولايات المتحدة، على الرغم من أن الصين نشرت بالفعل آلاف القذائف المتوسطة المدى بغرض وضع الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا تحت التهديد. واليوم لا توجد في الميدان قذائف متوسطة المدى تطلقها الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من هذه التطورات المثبطة للهمم، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتحسين آفاق إحراز مزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووي. فقد أطلقنا مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، في وقت سابق من هذا العام. وضم الاجتماع

يمكن أن تنجم عن تفجير الأسلحة النووية عمدا أو عن غير قصد، وتأثيرها العشوائي.

لقد التزمت نيبال تاريخيا بالسلام العالمي، كما يتضح من حقيقة أننا أصبحنا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٧٠. ونحن أيضا من الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وتعتبر نيبال أن جميع هذه المعاهدات متكاملة ويعزز بعضها بعضا، لأنها تمنح البشرية الأمل في عالم يسوده السلام والأمن والاستقرار. ونتطلع إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وتمشيا مع التزامنا بالسلام ونزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، نعتقد اعتقادا راسخا أن العلوم والتكنولوجيا النووية ينبغي ألا تُستخدم إلا للأغراض السلمية ضمن أطر ضمانات معترف بها. وتشدد نيبال أيضا على حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتدعو إلى تبادل المعارف النووية ونقل التكنولوجيا النووية، ولا سيما إلى البلدان النامية. وننوه ونشيد بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لا تزال تؤدي دورا هاما في دعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

في الختام، يدعو وفد بلدي إلى وضع حد للاستثمارات الكبيرة في تحديث الأسلحة وتجارتها وتكديسها. ونحث أيضا على نبذ "الصفقة مع الشيطان" التي نُكبت بها البشرية. وإذا حُولت تلك الموارد لخدمة القضايا الاجتماعية والإنسانية، فإنها يمكن أن تساعد على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة قبل عام ٢٠٣٠، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع وتحسين نوعية الحياة للبشرية جمعاء. وسيتم تحميل النص الكامل لبياني على بوابة PaperSmart.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أطلب إلى الوفود التي تجري مشاورات في غرفة الاجتماعات أن تتكرم بالقيام بذلك خارج القاعة، حتى يتسنى الاستماع إلى المتكلمين بوضوح.

بالكامل. ومن المهم أن تواصل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التنفيذ الكامل للجزاءات القائمة وإنفاذها، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتراعي النهج المنهجية مثل تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي والبيئة الأمنية الدولية ودراسة التدابير الفعالة الرامية إلى نزع السلاح، بما في ذلك الحاجة إلى أحكام في مجال التحقق لتأكيد الامتثال. وعلى النقيض من ذلك، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية لن تقرنا أكثر من إزالة الأسلحة النووية وقد زادت من الانقسامات السياسية التي ستجعل جهود نزع السلاح في المستقبل أكثر صعوبة. وسنواصل العمل، باستخدام نهج واضح الرؤية، مع جميع الراغبين في العمل معنا من أجل إيجاد حل للتحديات العديدة التي نواجهها جميعاً.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً بلدي، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وفييت نام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، (انظر A/C.1/74/PV.11).

لقد كانت الأسلحة النووية، وستظل، أكبر تهديد تواجهه البشرية. وقد أصبح ذلك التهديد وشيكاً الآن بعد أن أخذت جهودنا الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية تتراجع، ومن الأمثلة على ذلك إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى مؤخرًا. ولذلك أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولاً، تدعو إندونيسيا جميع الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إعادة تنشيط التزاماتها السياسية بالتنفيذ الكامل والعاجل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب علينا ضمان أن يسفر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ عن نتيجة ناجحة. ثانياً، لا بد من اتباع نهج جديد وشامل لنزع السلاح النووي. وترحب إندونيسيا بالجهود المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية

العام للفريق العامل المعني بتهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، خبراء في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح من ٤٢ بلداً متنوعاً جغرافياً وسياسياً، بمن في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وثلاث دول ليست أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبرهن الاجتماع على أن للحوار المفتوح والبناء قيمة عالية جداً في إحراز تقدم مستدام نحو نزع السلاح.

وتواصل الولايات المتحدة وروسيا تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وقد أوفى كلا البلدين بالحدود المركزية للمعاهدة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٨، على النحو المطلوب بموجب أحكام المعاهدة. وتغير الكثير في البيئة الأمنية الدولية منذ التوقيع على المعاهدة. وعلى الرغم من ذلك، تواصل روسيا التوسع في قوتها النووية غير الاستراتيجية وفي تطوير نظم استراتيجية جديدة مسلحة نووية. وفي الوقت نفسه، تواصل الصين بناء قدراتها النووية ويبدو أنها تستعد لمضاعفة حجم مخزونها النووي على مدى العقد المقبل. ومع ذلك، فإنها ترفض الدخول في مناقشة مجدية لتحديد الأسلحة مع الولايات المتحدة.

إذن، فإلى أين يمكن أن يؤدي كل سباق التسلح الروسي والصيني هذا؟ لننظر إلى الصورة الكبيرة. فكلما أصبحت الصين وروسيا أكثر حزمًا كلما سعنا إلى تعزيز ترسانتيهما النوويتين من دون قيود، لا سيما من خلال أسلحة جديدة مزعزعة للاستقرار، وكلما سعنا إلى التجبر على الدول الحرة في منطقتي كل منهما. توفر اللجنة الأولى منبرا رئيسياً للدول ذات التفكير المماثل لإقناع روسيا والصين بتغيير مسارهما ووقف سياساتهما العدوانية، التي تقوض النظام الدولي القائم على القواعد وتجعل من الخطر على الدول المسؤولة والديمقراطية أن تخفض دفاعاتها. وفيما يتعلق بكوريا الشمالية، يظل هدفنا هو الإخلاء الكامل لكوريا الشمالية من الأسلحة النووية والتحقق منه

في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وسيكون النص الكامل لبياننا متاحا على البوابة الإلكترونية PaperSmart.

السيد كابامبوي (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية. وأود أن أبدأ بتأييد بياني للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.11).

لا تزال الأسلحة النووية موجودة اليوم بعد ٧٤ عاما من تفجيري هيروشيما وناغازاكي، اللذين لا تزال ذكريتهما ماثلة أمامنا. ومع ذلك، لم تحرز الدول سوى تقدم ضئيل في التصدي للقوة المتفجرة والآثار الإشعاعية المذهلة للأسلحة النووية، التي لا تزال تهدد وجود البشر والطبيعة على حد سواء. ونعلم جميعا أن من الصعب للغاية على أي دولة أن تحمي سكانها من الموت أو الضرر الجسيم الذي تمثله الأسلحة النووية، ومع ذلك نواصل تصنيع هذه الأسلحة غير المربحة ولكن مدمرة. وعلى الرغم من ذلك التهديد، واصلت الدول الحائزة للأسلحة النووية إنشاء آليات دفاعية من خلال القذائف النووية كرادع أو كضمانة، في حين واصلت دول أخرى في تعزيز الرؤوس الحربية النووية البعيدة المدى بتكلفة فلكية وعلى حساب برامج التنمية وتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

وقد عقدت مؤتمرات لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في مختلف منابر السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم على مدى عقود، ما يمثل بصيصا من الأمل في القضاء التام على الأسلحة النووية من على وجه الأرض. وبدلا من ذلك، نرى الدول تطور ترسانات نووية للدفاع أو الانتقام المحتملين، وفي بعض الحالات لأغراض هجومية. ولا توفر تلك التدابير المضادة سوى القليل من الأمل في توفير الحماية المادية للدول من إبادة سكانها. فقد ظلت الاتفاقات المتعددة الأطراف مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تضم أكثر من ١٩٠ دولة طرفا وتهدف إلى منع المزيد من البلدان من حيازة الأسلحة

بطريقة تعكس الشمولية والمساواة. ونحث جميع الدول على اعتماد ودعم معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تكمل معاهدة عدم الانتشار وتعززها بصورة متبادلة. ثالثا، إننا نعتبر فرض حظر كامل على التجارب النووية لبنة أساسية لعالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك فإننا نحث بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى تدخل حيز النفاذ. وأخيرا، تؤكد إندونيسيا أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية أساسية في إيجاد التزامات إقليمية بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتظل إندونيسيا ملتزمة بالعمل مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا الأخرى بشأن توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على معاهدة بانكوك وبروتوكولها وتصديقهما. ونشدد على ضرورة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط التي طال انتظارها، بوصفها جانبا أساسيا من الصفقة الكبرى لتمديد معاهدة عدم الانتشار لتكون دائمة. وينبغي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تعمل معا. ولذلك فإننا نؤيد عقد مؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، لعام ٢٠٢٠، فضلا عن وضع صك ملزم قانونا يوفر ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وبالتالي يقنع الدول، في نهاية المطاف، بالتخلي عن مذاهبها المتعلقة بالأسلحة النووية وتطلعاتها النووية المستقبلية. وتدعو إندونيسيا جميع الدول إلى دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بولايتها المتعلقة بالضمانات والتحقق. وكذلك نشدد على حق الدول غير القابل للتصرف في الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والوصول إليها وتصديرها.

إن إزالة هذه الأسلحة اللاإنسانية والأكثر تدميرا من العالم تعهد جماعي أيدته إندونيسيا منذ وقت طويل. فلنسهم جميعا

التوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي الختام، تود المجموعة الأفريقية اغتنام هذه الفرصة لتبلغ اللجنة بأن المجموعة قدمت في هذه الدورة ثلاثة مشاريع قرارات بعنوان "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا" (A/C.1/74/L.36)، و "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا" (A/C.1/74/L.38)، و "حظر إلقاء النفايات المشعة" (A/C.1/74/L.37). وتعرب المجموعة عن تقديرها لجميع الوفود لدعمها وتلتمس تأييداً متجدداً لاعتماد مشاريع القرارات تلك خلال الدورة الرابعة والسبعين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان لعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.6.

السيد شريف (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن توافق الآراء الدولي الذي تم التوصل إليه بشأن الجهد المنهجي لنزع السلاح النووي، في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، آخذٌ في الانهيار. ولا تزال البيئة الأمنية الدولية والإقليمية تزداد سوءاً. ويجري التهرب من الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي، بما في ذلك عن طريق تحويل الأهداف باستمرار نحو تدابير إضافية لعدم الانتشار.

وممارسة الكيل بمكيالين والتمييز تزيد من هشاشة الاستقرار الاستراتيجي الضعيف في جنوب آسيا. وهي تيسّر طموحات الهيمنة والمخططات العدوانية لدولة واحدة في المنطقة تمارس السعي الدؤوب للسيطرة الاستراتيجية، كما قال وفد بلدي خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/74/PV.8).

وبغية تعزيز جدول أعمال شامل لنزع السلاح، يجب أن نطور النظام الدولي القائم على القواعد والعادل، أولاً، عن طريق معالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول؛ ثانياً، عن طريق الحد من مخزونات الأسلحة التقليدية وترشيدها؛ ثالثاً، من خلال

النووية وإلى ضمان انضمام الدول الأعضاء إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مجرد أحلام دولية. فكل ما نراه هو زيادة تعزيز منظومات إيصال الأسلحة النووية من خلال آليات إطلاق مختلفة، بما في ذلك استخدام الطائرات بدون طيار، على حساب البحوث في مجالات التعليم والصحة والزراعة والسبل الحسنة النية للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

وتكرر المجموعة الأفريقية الإعراب عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط حسبما اتفق عليه. وترحب المجموعة الأفريقية بقوة بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة بغية التفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً عملاً بمقرر الجمعية العامة ٧٣/٥٤٦.

وقد رأت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أملاً في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، وهي اتفاق مهم لتحديد الأسلحة النووية شهد تدمير أكثر من ٦٠٠ ٢ قذيفة قصيرة ومتوسطة المدى قبل حزيران/يونيه ١٩٩١، وبالفعل، أظهر وجود قدر كبير من الالتزام بنظام نزع السلاح. وينبغي للطرفين المعنيين أن يعيدا النظر في معاهدة ستارت الجديدة، وهي عملية حيث يتحقق الطرفان من تحديد الأسلحة النووية في بيئة تسودها الثقة المتبادلة.

وتدعو المجموعة الأفريقية جميع الدول الأعضاء إلى تجاوز هذه الترسانات النووية وأسلحة الدمار الشامل والتركيز على تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما ندعو جميع الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية في منطقتها الجغرافية إلى أن تفعل ذلك. وبروح الاتفاق المتبادل تلك، ترحب المجموعة الأفريقية بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي يجري حثّ جميع الدول الأعضاء على

للسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها“ (A/C.1/74/L.6)، بالنيابة عن عدد كبير من الدول الأخرى المقدمة لمشروع القرار. وتطلع إلى اعتماده بأوسع تأييد ممكن.

وكان هذا نسخة موجزة من بياننا. سيتم تحميل النص الكامل على بوابة PaperSmart.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.21.

السيد نغونديزي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد جسد اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وهي تحظر في نهاية المطاف الفئة الوحيدة من أسلحة الدمار الشامل التي لم تُحظر على الصعيد العالمي بعد، على غرار الاتفاقيات القائمة التي تحظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وهي تفعل ذلك بنهج إنساني واضح.

وبعد أن اختتمنا أعمال اللجنة التحضيرية الثالثة لدورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ في وقت سابق من هذا العام، نعلق أهمية كبيرة على استمرار صلاحية الوثائق النهائية للمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، فضلا عن خطة العمل الموسعة الرامية إلى التعجيل بتنفيذ جميع أحكام المعاهدة في إطار ركائزها الثلاث. غير أنه يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات والتعهدات التي تم قطعها في هذه المؤتمرات الاستعراضية. ومنذ مؤتمر استعراض وتأكيد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، شهدنا مرارا وتكرارا محاولات لإبطال وإعادة تفسير الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي التي تم التعهد بها آنذاك.

تعزير نظام عدم الانتشار عن طريق تحاشي المعايير المزدوجة واتباع تدابير منصفة وغير تمييزية؛ ورابعا، بتقديم ضمانات أمنية سلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأي معاهدة لتحديد الأسلحة أو عدم الانتشار أو نزع السلاح لا تؤدي إلى أمن غير منقوص لجميع الدول ستكون محكومة بالفشل، كما يتضح من فشل بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إن معاهدة لا تؤدي إلا إلى وقف لإنتاج المواد الانشطارية في المستقبل من شأنها أن تضرّ بأمن باكستان ولن تجلب أي قيمة مضافة إلى قضية نزع السلاح النووي. ومن شأن ذلك أن يقوض الاستقرار الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والإقليمي بتجميد أوجه عدم التماثل القائمة في مخزونات المواد الانشطارية.

ولا تزال باكستان ملتزمة بهدف نزع السلاح النووي الكامل بطريقة شاملة وقابلة للتحقق وغير تمييزية. وكما تم التسليم به في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ينبغي أن يكون الهدف من هذه العملية هو الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى ممكن من التسليح والقوات العسكرية. وإذا كان لنا أن نحرز تقدما ملموسا نحو نزع السلاح النووي، فيجب معالجة الشواغل الأمنية الأساسية بجدية. وتشمل تلك الشواغل امتلاك الدول لقدرات عسكرية تقليدية مفرطة بشكل غير متناسب، وإدخال تكنولوجيات وقدرات جديدة مزعزة للاستقرار، ووجود مذاهب وأوضاع قوات تتسم بالعدوانية، وقبل كل شيء، المنازعات التي لم تحل منذ فترة طويلة. ولذلك يجب السعي إلى نزع السلاح النووي بطريقة شاملة وكلية.

لقد ظلت مسألة ضمانات الأمن السلبية على جدول الأعمال الدولي لأكثر من نصف قرن، وهي جاهزة لإجراء مفاوضات بشأن المعاهدات في مؤتمر نزع السلاح. وخلال هذه الدورة، ستقدم باكستان مرة أخرى مشروع قرارها التقليدي المعنون ”عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة

تتواصل جهود المجتمع الدولي للقضاء على التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية على السلم والأمن الدوليين منذ اعتماد أول قرار للجمعية العامة بشأن نزع السلاح (القرار ١ (د-١))، الذي أعقبه اعتماد الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار د١-١٠/٢)، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨. ونظر لعدم التمكن من تحديد إطار زمني محدد لنزع السلاح النووي وتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، نتيجة للإصرار على حيادية الأسلحة النووية، فإن الالتزام الصارم والتام بجميع التعهدات الواردة في الصكوك الدولية المعنية بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي هو التزام قانوني دولي غير قابل للمساومة.

يساهم انتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط في زيادة المخاطر الناجمة عن التوترات والنزاعات التي تشهدها المنطقة، حيث لا تزال المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تحقق تقدما حيا لإخلائها من الأسلحة النووية. وعليه، فإن النزع الكامل والشامل للسلاح النووي لن يتحقق دون إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، كما يؤكد ذلك القرار السنوي للجمعية العامة والقرار الصادر عام ١٩٩٥ عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها بالتمديد اللائحة للمعاهدة، الذي اعتبر هذه المسألة إحدى الركائز الجوهرية لصفقة التمديد اللائحة للمعاهدة. وفي هذا السياق، تجدد دولة قطر دعمها لعقد مؤتمر للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر القادم برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣.

ويشدد وفد دولة قطر على أهمية تنفيذ الالتزامات القانونية المترتبة على الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح النووي، وأهمية أن يكون تطوير برامج الطاقة النووية السلمية بشكل مسؤول والالتزام بتدابير الضمانات الشاملة، بالتعاون مع

وينبغي أن تظل المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ومن شأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أن يعزز مثل معاهدة عدم الانتشار ويكمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويرحب وفد بلدي أيضا بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ونأمل أن يتم الاضطلاع بمزيد من العمل في ذلك المجال، إما في شكل فريق من الخبراء الحكوميين أو فريق من الخبراء العلميين.

وأخيرا، فإن الأسلحة النووية لا إنسانية، ومن غير المتصور أن يكون استخدامها متسقا مع القانون الدولي على الإطلاق وتحت أي ظرف من الظروف، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ونزع السلاح النووي ليس التزاما قانونيا فحسب، بل واجبا معنويا وأخلاقيا أيضا. ومن هذا المنطلق، يتشرف وفد بلدي بأن يقدم مرة أخرى مشروع القرار A/C.1/74/L.21، المعنون "الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي نأمل أن يحظى مرة أخرى بتأييد واسع النطاق، كما حصل في السنوات الماضية.

وفي الختام، نرحب ترحيبا حارا بالذكرى السنوية لمعاهدة بليندا، التي دخلت حيز النفاذ قبل ١٠ سنوات، وهي إسهام أفريقي عملي جدا في نزع السلاح النووي.

وسيتم نشر نسخة أطول من هذا البيان على PaperSmart.

السيد العنزي (قطر): نعرب لكم عن تقديرنا لجهودكم

وجهد الوفود المشاركة في أعمال هذه اللجنة.

ويؤيد وفد بلدي بيان مجموعة الدول العربية وبيان حركة

بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.11).

على أمل أن يزداد تعزيز الدور الحاسم للوكالة في عملية عدم الانتشار تحت قيادتها الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نظم لمراقبة الصادرات خارج منظومة الأمم المتحدة، مثل مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، ومبادرات مكافحة الانتشار مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وجميعها مجهزة بنظم لمكافحة الانتشار لدى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول.

وفي سياق استراتيجي، استمر للأسف تدهور النظام العالمي لتحديد الأسلحة خلال العام الماضي، كما يتضح من حالة معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الاتحاد الروسي لتقديم سرد مختلف، فإن الاتحاد الروسي يتحمل وحده المسؤولية عن زوال المعاهدة. ونأسف لأن السلطات في موسكو لم تبد أي استعداد ولم تتخذ أي خطوات واضحة لضمان تنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بطريقة فعالة وشفافة وقابلة للتحقق. وفي ذلك الصدد، نأسف لحقيقة تراجع ثقة الناس في ضمانات الأمن السلبية مرارا بسبب الانتهاكات الجسيمة لمذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية. ومع ذلك، نعتقد أن العنصر الوحيد المتبقي من تحديد الأسلحة الحديثة، وهو معاهدة ستارت START الجديدة، ينبغي أن يصبح موضوع مشاورات جادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بهدف تمديدها إلى ما بعد عام ٢٠٢١.

وستقدم النسخة الكاملة من بياني في شكل مكتوب وستكون متاحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا لعرض مشروع القرارين A/C.1/74/L.12 و A/C.1/74/L.13.

السيد هاينوتشي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): علمنا منذ عام ١٩٤٥ بالأدلة الواضحة التي لا جدال فيها على العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية والمخاطر غير المقبولة التي يشكلها وجودها. وفي ضوء تلك المعرفة، فإن نزع السلاح

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل ضمان أعلى معايير السلامة والأمن في عالم يشكل فيه الانتشار النووي مصدر قلق كبير للجميع.

وختاما، فإن دولة قطر تجدد التزامها بمواصلة الجهود نحو القضاء على الأسلحة النووية ومنع الانتشار النووي، وبما يحقق الأمن والاستقرار في منطقتنا وفي العالم.

السيد تشيبيلاك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيانين اللذين أدلى بهما كل من: ممثل أستراليا باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وممثل هولندا باسم مجموعة من البلدان (انظر A/C.1/74/PV.11). وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية.

تؤدي الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دورا قياديا في المجال النووي. ولذلك فإننا ملتزمون بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث. وفي الوقت نفسه، نحن جميعا مسؤولون عن زيادة تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار والتمسك به. لقد كان هذا الاقتناع في صلب قرارنا بتولي رئاسة اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٨. وقد بذلنا قصارى جهدنا، على مدى السنوات الثلاث الماضية، للحفاظ على سلامة المعاهدة ومصداقيتها وتهيئة بيئة لإجراء حوار شامل وشفاف وقائم على الاحترام المتبادل. ونأمل في أن يُنظر إلى إسهامنا بشكل إيجابي على أنه إسهام في المرحلة النهائية من الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

يشكل نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب بروتوكولاتها الإضافية، أقوى قاعدة من قواعد القانون الدولي في الحد من مخاطر الانتشار. ولذلك نواصل دعم أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

ونشيد بالبلدان التي وقعت بالفعل على المعاهدة وصدقت عليها، وندعو كل بلد آخر إلى أن يفعل الشيء نفسه. وتدعو النمسا جميع البلدان إلى التصويت مؤيدة لمشروع القرارين المستكملين فنيا بشأن المعاهدة (A/C.1/74/L.12) والآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية (A/C.1/74/L.13) وإلى الانضمام إلى مقدميهما.

وفي الختام، أحث الجميع على الاستفادة من نظامنا المتعدد الأطراف. فلا يمكن للحدود الوطنية احتواء مخاطر الأسلحة النووية وعواقبها الإنسانية. فهي تعرض للخطر سلامة كل دولة عضو، بل وكل شخص. ولنا جميعا رأي في نزع السلاح النووي. وسيتم نشر نسخة كاملة من هذا البيان على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيانين اللذين أدلى بهما كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل هولندا باسم مجموعة من البلدان (A/C.1/74/PV.11). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تشاطر إيطاليا تماما هدف إيجاد عالم سلمي وآمن وخال من الأسلحة النووية، وتؤكد من جديد التزامنا القوي بالحفاظ على إطار نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزه. تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح، بركائزه الثلاث التي يعزز بعضها بعضا - عدم الانتشار ونزع السلاح وتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. ويجب دعم المعاهدة والتقيدهما والحفاظ عليهما، لا سيما في البيئة الصعبة التي تسود اليوم. توفر معاهدة عدم الانتشار الإطار القانوني الواقعي الوحيد لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية بطريقة تعزز الاستقرار الدولي، بما يتفق مع مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا من خلال نهج تدريجي، باتخاذ تدابير فعالة عملا بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

النووي العام هدف عالمي، بل إن جميع الدول قد أيدته. وقد حان الوقت لكي تتماشى الإجراءات التي تتخذها الدول الحائزة مع التزاماتها. فلا يمكن أن تكون التطورات الجيوسياسية ذريعة للتقاعس عن العمل بشأن نزع السلاح النووي. وندعو الدول الحائزة إلى وقف برامجها لتطوير الأسلحة النووية. ونشجب زوال أجزاء هامة من هيكل نزع السلاح النووي مثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وينبغي تمديد معاهدة ستارت START الجديدة والتفاوض على اتفاق خلف طموح.

لقد طال انتظار دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وأدعو جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى التصديق عليها. وينبغي لنا أيضا أن نستفيد من العمل والخبرة الممتازين لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في جعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منطقة خالية من الأسلحة النووية على وجه السرعة. ونأسف بشدة للتطورات المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة ونأمل أن يتسنى الحفاظ عليها.

وبينما نقرب من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، بات من الملح أكثر من أي وقت مضى إحراز تقدم ملموس وعدم التراجع عن خطة العمل لعام ٢٠١٠. ونحن ممتنون للمبادرات العديدة التي تهدف إلى تيسير إحراز تقدم ملموس وتطلع إلى العمل مع الجميع من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة وطموحة في عام ٢٠٢٠. إن عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي يغذي الانتشار. وقد أسهمت النمسا، بوصفها مؤيدا قويا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في تنفيذها بالمساعدة على إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولا يمكن تنفيذ ركيزة نزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار تنفيذا كاملا دون قاعدة للحظر من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي نالت ٧٩ توقيعاً عليها و ٣٣ تصديقا، تتقدم بسرعة نحو دخولها حيز النفاذ.

اللازمة، بما يتفق مع خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤوليات أساسية ونشجعها على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتها النووية وعلى المشاركة بحمة في تعزيز هيكل نزع السلاح برمته.

وستكون النسخة الكاملة من بياني متاحة على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لسنوات عديدة ما برحت أوكرانيا ثابتة في دعوتها إلى القضاء التام على الأسلحة النووية باعتبارها الغاية النهائية لنزع السلاح النووي وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي كأداة لتحقيق ذلك هذا الهدف. إن أوكرانيا في سعيها لتحقيق هذا الهدف، أظهرت نهجا استباقيا بالتخلي عن قدرتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وكذلك باتخاذ خطوات عملية للقضاء على استخدام اليورانيوم العالي التخصيب للأغراض المدنية وذلك بإزالة جميع مخزوناته الحالية من أراضيها الوطنية بحلول آذار/مارس ٢٠١٢.

ولا تزال أوكرانيا تعتبر معاهدة عدم الانتشار عنصرا رئيسيا في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وتقدم دعما شاملا لتنفيذ المعاهدة بفعالية وإضفاء الطابع العالمي عليها وزيادة تعزيزها. إلا إن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، في انتهاك للمبادئ الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار، يشكل تحديا لفعالية آلياتنا. وعلينا أن نؤكد من جديد أن القرار التاريخي لأوكرانيا بالتخلي عن أسلحتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية يستند إلى حد كبير إلى ضمانات الأمن الدولي المقدمة خطيا في عام ١٩٩٤، ولا سيما المتضمنة في مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية فيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم

ونسعى جاهدين إلى إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي بسبب قلقنا العميق إزاء العواقب الكارثية المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية. وندعو، على وجه الخصوص، إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. وندعو إيطاليا، بوصفها من أشد المؤيدين للمعاهدة، جميع الدول التي لم توقع على المعاهدة وتصديق عليها بعد، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول إلى مواصلة احترام الوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية والامتناع عن أي عمل يمكن أن يقوض هدف المعاهدة وغرضها.

ثمة أولوية رئيسية أخرى وهي أن يبدأ فوراً مؤتمر نزع السلاح بمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وريثما يتم إبرام هذه المعاهدة، ينبغي لجميع الدول أن تلتزم بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية.

تقدر إيطاليا جميع المبادرات المتخذة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي بوصفها أدوات هامة لبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي ونرحب بالعمل الذي يُضطلع به في إطار فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ونود أيضا أن نتطرق إلى إمكانية الضمانات الأمنية السلبية، وأن نؤكد من جديد دعمنا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات يتم من خلالها التوصل بحرية إلى اتفاق بين جميع دول المنطقة المعنية. ونشدد على أهمية الحد من المخاطر التي يمكن أن تسهم في تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة

ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها أيضا أن تعيد النظر في مذاهبها المتعلقة بالأمن النووي وأن تتحد حول نهج يضمن في نهاية المطاف عالما أكثر أمنا مع التأكيد على السعي العالمي من أجل بقاء الإنسان.

وتعتقد غانا أن التفسير المتوازن لتنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمثل طريقا لا غنى عنه إلى بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. إننا إذ نؤكد من جديد أهمية واستمرار صلاحية نتائج المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي انعقدت حتى الآن، نأمل في أن يتغلب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ على النكسات التي نجمت عن فشل دورة عام ٢٠١٥.

إن الاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية يعزز حيوية معاهدة عدم الانتشار والحاجة الملحة إلى نزع السلاح النووي العام والكامل والذي يمكن التحقق منه. ومما لا شك فيه أن المعاهدة أحييت مناقشة نزع السلاح ووفرت مبررا سياسيا وإنسانيا واضحا لإزالة هذه الأسلحة. وبالنظر إلى انضمام المزيد من الدول إلى العدد المتنامي من الدول الموقعة على المعاهدة، يحدونا الأمل في أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ عاجلا وليس آجلا.

لا تزال المناطق الخالية من الأسلحة النووية أيضا تمثل أطرا مهمة في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، لأنها توفر آلية لاختبار الأسلحة النووية وتمركزها، وتطويرها واستخدامها داخل مناطق محددة. وفي هذا الصدد، نحض جميع أصحاب المصلحة على المشاركة البناءة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

تحيط غانا علما بالنتيجة التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين بتوافق الآراء للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على

الانتشار، وهي معاهدة وقعتها أوكرانيا وثلاث دول أخرى حائزة للأسلحة النووية. والدول الموقعة على المذكرة

”تؤكد من جديد التزامها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا، وأنه لن تستخدم أي من أسلحتها قط ضد أوكرانيا إلا في حالة الدفاع عن النفس أو طبقا لميثاق الأمم المتحدة“ (A/49/765، المرفق الأول، الفقرة ٢).

إن أوكرانيا تواجه الآن عدوانا عسكريا من دولة حائزة للأسلحة النووية. وإن خرق روسيا لمذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية لأوكرانيا قد قوض إلى حد كبير الجهود الدولية الرامية إلى ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد حان الوقت للاعتراف بأن الضمانات الأمنية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أثبتت حتى الآن عدم جدواها. وربطت مذكرة بودابست نزع أوكرانيا لأسلحتها النووية من الناحية السياسية باحترام الدول النووية لسلامتها الإقليمية.

السيدة بوبي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد غانا البيانات التي أدلى بها ممثل زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.11). وستتاح نسخة كاملة من ملاحظاتي التي أبديتها بصفتي الوطنية على البوابة الموفرة للورق، الموقع PaperSmart.

لا تزال القوة التدميرية المنقطعة النظير للأسلحة النووية، مع ما يمكن أن تنطوي عليه عليها من عواقب إنسانية وبيئية مدمرة، تشكل تهديدا وجوديا لمجتمعنا العالمي. ومن الجدير بالذكر أن التآكل التدريجي لهيكل تحديد الأسلحة والحصار الحالي لتعددية الأطراف زاد من استمرار الخطر الذي يتهدد البشرية. ولذلك نحث على بذل جهود متجددة نحو اتخاذ مبادرات من شأنها أن تسرع العمليات المؤدية إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

من مخاطر أي سوء التقدير. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتصدر الشفافية بشأن الترسانات والحوار حول المذاهب التي تشمل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية جدول الأعمال هذا. وينبغي لمجموعة الخمسة أن تبذل قصارى جهدها لتبديد الشواغل المتكررة إزاء الدور المتنامي للأسلحة النووية في الاستراتيجيات والمذاهب. ويجب عدم خوض حرب نووية أبداً. وينبغي أن ييسر الحد من المخاطر الاستراتيجية نزع السلاح النووي، لا أن يحل محله. ولذلك، نرحب بمسار العمل بشأن الحد من المخاطر في مبادرة "تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي". ونحن على استعداد للإسهام في تلك المبادرة بصفتنا الرئيس المشارك مع فنلندا.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بونكونغو (بوركينيا فاسو).

ثانياً، نرى أن ثمة قيمة مضافة حقيقية في الماضي قدما بجهودنا العملية في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. وقد أجرينا للتو، بالاشتراك مع فرنسا، عملية تحقق تُبين أنه يمكن التحقق من تفكيك السلاح النووي على نحو موثوق دون التسبب في مخاطر انتشار.

ثالثاً، يجب عكس اتجاه تآكل هيكل مراقبة سباق التسلح النووي. ويشكل انتهاك روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وانتهائها لاحقاً علامة ضارة.

كانت هذه نسخة موجزة من بيان ألمانيا، وسيتم تحميل النسخة الكاملة منه على بوابة PaperSmart.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند لعرض مشروع القرارين A/C.1/74/L.17 و A/C.1/74/L.18.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): على مدى عدة عقود، ظلت الهند ثابتة في دعمها لإيجاد عالم خال من الأسلحة

الحفاظ على الزخم صوب المبادرات التي يمكن أن تزيد من تعزيز نظام التحقق.

في الختام، تأمل غانا أن تحفظنا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين المقبلة لتأسيس الأمم المتحدة، والتي تصادف في عام ٢٠٢٠، وأن تلهمنا لتحديد التزامنا العالمي بالنهوض بهدف بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية وتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه.

السيد بيرفريث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.11).

في العام المقبل سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ. ونعلم جميعاً أن المعاهدة تقف عند منعطف حرج. إن التحولات الجيوسياسية والتطورات التكنولوجية تغير حالياً المشهد الاستراتيجي. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بالمجموعة الكاملة من الأهداف المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما خطة العمل لعام ٢٠١٠.

إن الهدف المتمثل في بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب اتخاذ خطوات ملموسة وتعاونية. ولهذا السبب طرح وزير خارجية ألمانيا، السيد هايكو ماس، المسألة في مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٩ (انظر S/PV.8500). ومن هذا المنطلق نؤيد بقوة مبادرة السويد لنقاط الانطلاق من أجل تنشيط نزع السلاح النووي. وسينعقد اجتماعها الثاني على المستوى الوزاري في برلين في أوائل عام ٢٠٢٠.

نحن بحاجة إلى خريطة طريق واقعية. ويجب علينا أولاً تقليص خطر التصعيد غير المقصود. ونرحب بتقارير الشفافية التي تصدرها المملكة المتحدة والصين بشأن ترسانتهما النوويتين. وعلى نفس المنوال، نرحب بالحوار المعزز بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بشأن المذاهب، مما يساعد على الحد

بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية والتفاوض على اتفاق عالمي وملزم قانوناً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتفاوض على اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية. ونرى أن جميع تلك المقترحات لا تزال صالحة ووثيقة الصلة اليوم في سعينا إلى نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

ونعتقد أن ثمة حاجة إلى إجراء حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة وتقليص أهمية الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية. وقد حظي مشروعاً قرارين تقليديين تقدمهما الهند، وسيُقدمان أيضاً في هذا العام، بشأن التفاوض على اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية (A/C.1/74/L.18) وتخفيض الخطر النووي (A/C.1/74/L.17)، بتأييد عدد كبير من الدول على مر السنين بوصفهما خطوتين نحو نزع الشرعية عن الأسلحة النووية تدريجياً. وتنطلع إلى الدعم المستمر من الدول الأعضاء الأخرى في هذا العام.

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تتمثل أهم مهمة تنتظرنا في المجال النووي في ضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في الذكرى السنوية الخمسين لإبرامها. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وهي الإطار الواقعي الوحيد لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. ولذلك، يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز تماميتها.

إن التصدي لخطر انتشار الأسلحة النووية أمر حيوي. ولذلك، ينبغي أن يظل هدفنا إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل وعلى نحو لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. ونؤيد أيضاً الجهود الرامية إلى ضمان الطابع السلمي حصراً

النووية والإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. وقد أعربنا باستمرار عن تأييدنا لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي بصورة غير تمييزية وعلى نحو قابل للتحقق. وما زلنا مقتنعين بأن هدف نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه بطريقة محددة زمنياً من خلال الشروع في عملية تدريجية تستند إلى التزام عالمي وإطار عالمي متعدد الأطراف متفق عليه وغير تمييزي.

ونؤيد الاقتراح الداعي إلى التفاوض على اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح، والتي تمثل أولوية قائمة منذ أمد بعيد لحركة بلدان عدم الانحياز والمجتمع الدولي. ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، نؤيد أيضاً البدء فوراً في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعالاً على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية التي تتضمنها. وتتبع الهند، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، سياسات الإبقاء على أدنى قوة رادعة موثوق بها وعدم السماح باستعمال الأسلحة النووية أولاً والامتناع عن استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن على استعداد لترجمة تلك التعهدات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف. ولا تزال الهند ملتزمة ببدء مفاوضات بشأن جميع المسائل الأساسية الثلاث المتصلة بنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. ولا تزال الهند ملتزمة أيضاً بالإبقاء على وقف اختياري انفرادي لتجارب التفجيرات النووية.

وفي ورقة عمل بشأن نزع السلاح النووي قُدمت إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ (A/C.1/61/5، المرفق)، اقترحت الهند عدداً من التدابير الرامية إلى نزع السلاح النووي، بما في ذلك إعادة تأكيد الالتزام القاطع لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية وتقليص أهمية الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية والتفاوض على اتفاق عالمي

بدور الجهة التي تدعو إلى عقد اجتماعات فريق الاتصال المعني بالأمن النووي، وسنستضيف الجلسة العامة المقبلة للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في عام ٢٠٢١.

كانت هذه نسخة موجزة من بياني. وسيتم تحميل النسخة الكاملة على بوابة PaperSmart.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكمّل التالي، ومع إدراكي للحد الزمني الجديد، أشجع جميع الوفود على الإدلاء ببياناتها بوتيرة معقولة لتمكين المترجمين الشفويين من ترجمة بياناتهم بصورة كاملة.

السيد فو دوي توان (فيسيت نام) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل بلدي، فيسيت نام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال هذه المناقشات (انظر A/C.1/74/PV.11).

نؤكد من جديد دعمنا القوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهي حجر الزاوية في الجهود الدولية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح والتعاون بين الدول لتطوير الطاقة النووية وإجراء بحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية. وفي ضوء المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، ندعو الدول الأطراف في المعاهدة إلى الوفاء بالتزاماتها والتفاوض بحسن نية لضمان التوصل إلى نتيجة مثمرة للمؤتمر.

كما نؤكد من جديد التزامنا القوي بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وغيرها من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، نؤيد الجهود الجارية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك المؤتمر المعني بهذا الموضوع المقرر عقده في الشهر المقبل.

لبرنامج إيران النووي. ونعتقد أن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة لا يزال أفضل سبيل متاح لتحقيق ذلك الهدف.

وتؤيد هنغاريا الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. غير أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا ساعدت جهودنا أيضا في تحسين البيئة الأمنية الحالية غير المستقرة والتي لا يمكن التنبؤ بها. وإحراز تقدم في ذلك الصدد، يتعين علينا أن نركز على المجالات التي تتوافر فيها أرضية مشتركة. ولا يمكن توفير منبر كهذا إلا من خلال اتباع نهج تدريجي يتألف من خطوات تدريجية وملموسة وعملية بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن يشتمل النهج التدريجي والشامل للجميع على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وإحراز تقدم في التحقق من نزع السلاح النووي وشفافيته واتخاذ تدابير لبناء الثقة.

وقد تشرفت هنغاريا بالمشاركة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ويسرنا أن تقرير الفريق، الذي اعتمد بتوافق الآراء (انظر A/74/90)، يسلم بالحاجة إلى مواصلة العمل في ذلك المجال. كما نشارك بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي تركز على الجوانب التقنية للتحقق وبناء القدرات ذات الصلة. ونحن على ثقة بأن مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، التي نشارك فيها أيضا، ستكون بمثابة لبنة أخرى في النهج التدريجي.

وتعترف هنغاريا، بوصفها بلدا لديه برنامج نووي سلمي آخذ في الاتساع، بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأعضاء في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونحن مقتنعون بأن الأمان والأمن النوويين هما دعامتان للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ويسهمان في الحفاظ على التصورات العامة الإيجابية بشأنها. وبناء على ذلك، فإننا نقوم للعام الثاني

الأسلحة النووية في شهر أيلول/سبتمبر. وتسهم المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية إسهاما كبيرا في تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، مما يعزز السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصفتها دولة عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تؤيد الجهود الرامية إلى الحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار، ويجب ألا ندخر جهدا لتنفيذها. ويؤيد وفد بلدي تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتنطلع إلى خروج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ بنتيجة ناجحة. ويأمل وفد بلدي أيضا أن تنضم الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى المعاهدة من أجل التعجيل ببدء نفاذها، وبالتالي الإسهام في النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

تسلم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، فضلا عن الأمان النووي والضمانات النووية. وقد وقعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

في الختام، نعتقد أنه يمكن، عاجلا أم آجلا، تحقيق تطلع المجتمع الدولي إلى تخليص عالمنا من الأسلحة النووية، وذلك إذا كانت هناك إرادة سياسية قوية وتصميم وأجري حوار حقيقي ومفاوضات حقيقية.

السيد بيناراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا وفيت نام وأستراليا

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية صكان هامان آخران. وعندما تدخل المعاهدتان حيز النفاذ، فإنهما ستسهمان في جهودنا المشتركة لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح والقضاء على التجارب النووية، فضلا عن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في نهاية المطاف. وننضم إلى الوفود الأخرى في دعوة الدول التي لم توقع وتصدق بعد على هاتين المعاهدتين إلى أن تفعل ذلك من أجل التعجيل ببدء نفاذهما. وتؤكد فييت نام من جديد دعمها القوي للجهود الدولية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين والإزالة التامة للأسلحة النووية. ومن جانبنا، فقد صدقنا على جميع هذه المعاهدات ونفي بدقة بالتزاماتنا بموجبها. كما أبرمنا اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن طرف في جُلّ الاتفاقيات المتعلقة بالأمان والأمن النوويين تحت رعاية الوكالة الدولية. وندعو الدول الأخرى إلى النظر في الانضمام إلينا من أجل تحسين سلامة وأمن التطبيقات التي تنطوي على الاستخدام السلمي للطاقة النووية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السيدة كبونسن (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.11). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن الأسلحة النووية أسلحة دمار شامل وهي أقوى بكثير حاليا مما كانت عليه في الماضي. ولذلك، فإن وجودها لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يعمل بلا كلل للقضاء على الأسلحة النووية، فإن التقدم المحرز كان ضئيلا، ولذلك يجب علينا أن نضاعف جهودنا في هذا الصدد. وقد صدقت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، من جانبها، على معاهدة حظر

الذرية لإسهاماتها القيمة للغاية في تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولا سيما في البلدان النامية.

والتحديات الرئيسية التي نشعر بالقلق إزاءها هي: أولاً، تحديث وصقل قدرات الأسلحة النووية وتخفيض عتبات استخدام الأسلحة النووية وتزايد انعدام الثقة واتساع الفجوات بين الدول الأطراف. والتحدي الثاني هو حقيقة جعل نزع السلاح رهنا بحدوث تحسن في البيئة الأمنية. وأخيراً، القلق من أن الأسلحة النووية يمكن أن تقع في أيدي جهات من غير الدول.

وبينما نمضي قدماً، فإن ثمة حاجة لأن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم الانتشار بجدية ودون شروط. وينبغي أيضاً للأطراف المعنية أن تعيد النظر في انسحابها من الاتفاقات التاريخية الحاسمة الأهمية أو في تعليق التزاماتها بموجبها. ونخص بالذكر هنا معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وخطة العمل الشاملة المشتركة. وترى الفلبين أن هناك حاجة إلى بذل جهود بناء واستباقية للتقريب بين مختلف المواقف. ونؤيد العمل التكميلي الذي تقوم به مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح وغيرها من التجمعات في هذا الصدد. ومن المهم أيضاً دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على خطاب عام يسترشد على النحو الواجب بوجهات نظر ومجالات خبرة مختلفة، بما في ذلك الاعتبارات الجنسانية.

في الختام، سيكون من المهم للغاية ضمان نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، الذي يتصادف عقده مع الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة. وسيتوقف ذلك على احتفائنا بالإنجازات الإيجابية للمعاهدة وكذلك على الشروع في مسيرة حازمة وثابتة صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد خايمي كالديرون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):
إن نزع السلاح النووي هدف رئيسي للأمم المتحدة لأنه يرتبط ارتباطاً قوياً بهدف إحلال السلام وتحقيق الأمن الدولي

باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، على التوالي (انظر A/C.1/74/PV.11).

وإذ تدرك الفلبين أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي تستند إلى الرغبة في تفادي العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، فإنها تؤكد من جديد اعتقادها الراسخ بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية، تشكل الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتهدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، تؤيد الفلبين أيضاً معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتولي الفلبين أولوية عالية لنزع السلاح. واتفقنا بتوافق الآراء على اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق أهداف نزع السلاح المبينة في خطة العمل المؤلفة من ٦٤ نقطة والخطوات العملية الثلاث عشرة التي حددها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مترابطان بشدة، ويعزز أحدهما الآخر. وتتمثل العناصر التي نعتبرها هامة فيما يتعلق بركيزة عدم الانتشار في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر؛ والدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في معالجة مسألتها التحقق والضمانات؛ وامتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بعدم الانتشار؛ واعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبصفة خاصة في الشرق الأوسط؛ والمشاركة الإيجابية التي تؤدي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار، تثنى الفلبين على الوكالة الدولية للطاقة

إن التجارب النووية لا تفعل شيئا سوى تقويض السلم والأمن والاستقرار الدولي، بالإضافة إلى تعريض حياة الملايين من الناس للخطر. كما إنها تتعارض مع هدف نزع السلاح وعدم الانتشار والغرض منه ومع الالتزامات والأحكام الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك تدين السلفادور جميع أنواع التجارب النووية، أينما أجريت، ونحث الدول على الامتناع عن إجرائها وعن أي عمل يرمي إلى تطوير الأسلحة النووية أو تحسينها.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل هولندا، باسم مجموعة من البلدان (انظر A/C.1/74/PV.11)، وأود أن أضيف البيان التالي باسم فنلندا.

وبغية الحفاظ على الوقت المحدد، لن أذكر سوى ثلاث نقاط. وسيتم نشر نسخة أطول من هذا البيان على البوابة الإلكترونية PaperSmart.

أولا، لا يمكن تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية إلا من خلال عملية توفر المزيد من الأمن، أو على الأقل أمن غير منقوص للجميع. ويتطلب ذلك بذل جهود حسنة النية لبناء الثقة وزيادة الحوار والتواصل، اقترانا بممارسة ضبط النفس في الخطاب والمواقف. وبصفة خاصة، نرى ضرورة لإجراء حوار بشأن كيفية تحقيق وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويسرنا أن نسمع من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن هذا الجهد مستمر ونشجعه على الاستمرار وأن يصبح أكثر شمولا. ونظرا إلى الأهمية العالمية لهذه المسألة، ينبغي أيضا إشراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بطريقة مناسبة.

ثانيا، نعلم، بناء على التجربة، أن التصعيد يمكن أن يحدث بسرعة كبيرة في مناخ أمني يزداد توترا. وإلى جانب زيادة الحوار، نحتاج إلى آليات لزيادة الشفافية وإدارة الأزمات من أجل الحد

والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وللأسف، لم يتحقق هذا الهدف إلى الآن رغم مرور أكثر من ٧٤ عاما على إنشاء المنظمة، ولا نزال بعيدين عن تحقيقه. إن استمرار إدراج الأسلحة النووية في السياسات والمذاهب العسكرية والأمنية، التي تعتبر الردع النووي وسيلة لتحقيق الاستقرار بين البلدان والمناطق، فضلا عن استمرار وجود برامج لتحديث الترسانات القائمة، لا يؤدي إلا إلى إعاقة أي إمكانية لإحراز تقدم نحو نزع السلاح الكامل. ويوجد حاليا أكثر من ١٤ ٠٠٠ سلاح نووي في جميع أنحاء العالم. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم في واحدة من الدول التسع الحائزة للأسلحة النووية أو تلك التي تشكل جزءا من تحالف نووي، على الرغم من العواقب الوخيمة التي قد تترتب على حدوث تفجير، سواء كان ذلك عرضيا أم متعمدا. وأود أن أشدد في هذا الصدد على أنه لا يوجد بلد أو منظمة مستعدة لمعالجة العواقب الإنسانية الخطيرة لاستخدام الأسلحة النووية.

ونعيد التأكيد على التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتنفيذ الكامل لركائزها الأساسية الثلاث. وسنعمل بصورة بناء واستباقية للتوصل إلى وثيقة ختامية يمكن أن تدعم تلك الالتزامات والتعهدات في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ويوصف السلفادور مدافعا مخلصا عن التنفيذ السريع للمادة السادسة، فإنها تؤيد الفرضية القائلة بأن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية والعواقب الخطيرة التي تمثلها هو حظرها وإزالتها تماما، وقد صدقت السلفادور على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي صك ملزم قانونا يحظر تلك الفئة من الأسلحة العشوائية الأثر، وهي الوحيدة التي لا يحظرها القانون الدولي. وندعو المجتمع الدولي إلى المشاركة في هذا الجهد والتعجيل بجميع العمليات الداخلية اللازمة للانضمام إلى هذه المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

والاتجاه نحو السلام في شبه الجزيرة الكورية قد حولت وجهته مرة أخرى سحابة الحرب المظلمة. فقد استؤنفت علنا المناورات العسكرية المشتركة التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية وأجريت تجارب محاكاة لاعتراض القذائف التسيارية العابرة للقارات التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الجانب الآخر من المحيط الهادئ. ولم تمر هذه الأعمال، التي تتعارض مع روح البيان المشترك الصادر في ١٢ حزيران/يونيه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، من دون أن يلاحظها أحد. إن تجارب الأسلحة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأشهر الأخيرة هي تدابير لتعزيز قدرتها على الدفاع عن النفس وجزء من تدريباتها الروتينية. وكما هو معروف جيدا، فإن امتلاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقوات النووية هو تدبير دفاعي للتعامل مع السياسة العدائية للولايات المتحدة، التي استخدمت الأسلحة النووية لتهديد سيادة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وحقها في الوجود لأكثر من نصف قرن.

وتعلق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية على حل المشاكل عن طريق الحوار والمفاوضات. ولكن، إذا حاولت الولايات المتحدة إخضاع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقوة، فلن يكون أمامنا من خيار سوى البحث عن طريقة جديدة للدفاع عن سيادة بلدنا ومصالحه العليا وتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وسيتوقف السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل على السلوك المستقبلي للولايات المتحدة، وسوف تعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها للتعامل مع جميع الظروف.

وتبين الحالة الدولية السائدة أن القوة الوطنية القوية القائمة على الاعتماد على الذات والدفاع عن النفس هي بالفعل ضمان أساسي لتنمية البلد المستقلة وازدهاره السلمي. فالقوة الوطنية المتينة تعمل على الدفاع عن كرامة البلد وصون السلام

من خطر استخدام الأسلحة النووية. وتلتزم فنلندا بدعم وتيسير العمل في هذا المجال الرئيسي.

ثالثا، سيشكل تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها إظهارا ملموسا للقيادة من قبل الدولتين النوويتين الرئيسيتين، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وكلما تم تسريع الاتفاق على التمديد، كلما تم الإسراع ببدء المناقشة بشأن التدابير الإضافية والجديدة. ومن شأن ذلك التمديد كذلك أن يوفر زخما تمس الحاجة إليه لعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويتطلب تحقيق نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية إجراء مفاوضات جادة، تراعي الشواغل الأمنية لجميع البلدان المشاركة. فالمضي قدما وتجنب الانتكاسة أهم من المعرفة الدقيقة بوقت الوصول. وستنضم فنلندا بكل تأكيد إلى المساعي الجادة في مجال نزع السلاح النووي وتدعمها بأي طريقة ممكنة.

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)
(تكلم بالإنكليزية): لقد بذلت البشرية جهودا مضيئة لبناء عالم سلمي ومستقر بدون أسلحة نووية بعد أن شهدت المعاناة والآلام الرهيبة التي سببها استخدام الأسلحة النووية في القرن الماضي. وعلى الرغم من ذلك، بينت الأحداث الأخيرة أن العالم يسير في اتجاه سباق تسلح نووي بدلا من نزع السلاح النووي. ففي آب/أغسطس، ألغيت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي حظرت عمليا، لأكثر من ٣٠ عاما، استخدام الأسلحة النووية التكتيكية من جانب الولايات المتحدة وروسيا، أكبر دولتين حيازة للأسلحة النووية في العالم. ونتيجة لذلك، يمكن استخدام الأسلحة النووية العاملة في اتخاذ إجراء غير مقيد ملزم قانونا، وهناك دلائل على عودة سباق جديد للتسلح النووي يهدد الاستقرار الاستراتيجي.

ثقة سياسية وحوارا مستمرا من أجل إجراء عمليات إيجابية. فما من شيء عدا تدابير بناء الثقة يمكن أن تساعد على حل العديد من المسائل الإشكالية الراهنة، بما في ذلك الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويبين التاريخ أن تلك التوترات لا يمكن تسويتها إلا بالوسائل السياسية والاحترام المتبادل لما ينطوي على شواغل متناقضة في بعض الأحيان. ولا يمكن على الإطلاق أن يكفل الاعتماد على الترسنات النووية أمنا استراتيجيا، بل إنه سيثير استجابات غير متماثلة، وبالتالي يزيد من احتمال بلوغ نقطة اللاعودة.

ويجب ألا يتعرض للخطر مستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في العام المقبل. ولذلك فإن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، فضلا عن قرارات المؤتمرات الاستعراضية السابقة لمعاهدة عدم الانتشار، أمر بالغ الأهمية. وجميع المبادرات السابقة والحالية والجديدة في هذا الصدد موضع ترحيب كبير.

وأخيرا، ننضم إلى الآخرين في مناشدة المجتمع العالمي تسريع الزخم الذي نحتاج إليه لتحقيق عالم أكثر أمنا وسلامة للجميع.

السيدة سانشيس رودريغيس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.11). تؤكد كوبا من جديد أن الأولوية الرئيسية في مجال نزع السلاح هي تحقيق نزع السلاح النووي. ونشاط القلق العميق إزاء استمرار وجود الأسلحة النووية. إن الرؤوس الحربية النووية البالغ عددها ١٧٥٠ والمنشورة حاليا أكثر من كافية لتدمير الحضارة عدة مرات. وأكثر من ٤٦ في المائة منها في أيدي الولايات المتحدة، البلد الوحيد الذي استخدم الأسلحة النووية، وهي تحتفظ بأكثر عدد من هذه الأسلحة الجاهزة للاستخدام. وهناك اتجاه واضح إلى الانتكاس في مجال نزع السلاح النووي. ونشعر بالجزع إزاء عدم

و ضمان تنميته. وستظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في موقفها المؤيد للإزالة التامة للأسلحة النووية في العالم، بما في ذلك في شبه الجزيرة الكورية.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال أولويات كازاخستان في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ثابتة. فقد عملنا بعزم، منذ استقلالنا، على تخليص بلدنا من هذه الأسلحة الخطيرة واللاإنسانية وأظهرنا أننا دعاء لعالم خال من الأسلحة النووية، التي لم تعد رصيذا بل خطرا على السلم والاستقرار العالميين. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أصبحت كازاخستان الدولة العضو السادسة والعشرين التي تصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وما يسرنا أن دولا أخرى لا تزال تشاطرننا التفكير في ذلك الزخم، وأن المعاهدة قد حصلت الآن على ٣٣ تصديقا. ونأمل أن تؤكد الدول الداعمة الـ ١٢٢ المتبقية كذلك التزاماتها وترجمها إلى إنشاء منطقة عالمية خالية من الأسلحة النووية.

إن نزع السلاح وبناء الثقة بين الدول وجهان لعملة واحدة ويعزز كل منهما الآخر. وللأسف، فإن تزايد انعدام الثقة بين الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية يميل إلى تقويض الهيكل الحالي للأمن وتحديد الأسلحة وإلى تجدد سباق التسلح. ففي العام الماضي، أصبح التهديد بتعليق معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى حقيقة واقعة. ويجب ألا يلاقي نفس المصير مستقبل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. إننا نشارك الآخرين في حث الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الحفاظ على آخر اتفاق متبق لنزع السلاح.

وقد تمكننا، في القرن العشرين، من تجنب كارثة نووية وسباق تسلح كارثي. واليوم أيضا، ينبغي لنا أن نتبع نفس السياسة الرؤيوية، ولكن للأسف يجري الاستخفاف بها. ويتطلب بقاءنا

الدول في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مثال على ذلك.

وأخيراً، نكرر تأكيد التزام كوبا بمواصلة تعزيز الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية، فضلاً عن الاجتماع السنوي الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وعقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي.

السيدة فاي (السنغال) (تكلمت بالفرنسية): يسر وفد بلدي أن يشارك في هذه المناقشة المواضيعية وأن تتاح له الفرصة لتبادل آرائه بشأن مسألة الأسلحة النووية، التي تحظى بحق باهتمام المجتمع الدولي في سياق التوتر المتزايد والمنافسة المستمرة في ميدان التسليح.

وإلى جانب أخطاء التقييم وإخفاقات نظم الكشف التي يمكن أن تؤدي إلى تبادل القصف النووي، فإن الحالة الجغرافية السياسية الراهنة المعقدة والمتقلبة يمكن أن تؤدي إلى صدامات مباشرة، قد تترتب عنها عواقب إنسانية وبيئية لم يسبق لها مثيل. إن المنازعات بشأن بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمستقبل غير المؤكد للاتفاق النووي الإيراني، وعملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، فضلاً عن إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى مؤخراً، تبعد تدريجياً بصيص الأمل الذي لدينا في مفاوضاتنا بشأن المسائل النووية.

وإلى ذلك، يجب علينا أيضاً أن نضيف الشلل المزمع في آلياتنا لنزع السلاح. فمؤتمر نزع السلاح ولم يتمكن من اعتماد برنامج عمل لأكثر من ٢٠ عاماً، ولم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في هذا العام من عقد دورتها لأول مرة منذ عام ٢٠٠٥، ولم تتوصل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي

امتثال بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها القانونية والتزاماتها الدولية، كما يتضح من انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ومن غير المقبول وغير القانوني تحديث الترسانات النووية وتطوير منظومات جديدة للأسلحة النووية وتعزيز دور هذه الأسلحة في المذهب الدفاعية والأمنية. وترفض كوبا المواقف العسكرية القائمة على الردع النووي التي لا يمكن تبريرها وهي غير أخلاقية. ويساورنا قلق عميق إزاء استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة، الذي يقلل من عتبة التفكير في استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك الرد على ما يسمى بالتهديدات الاستراتيجية غير النووية.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على إبداء الإرادة السياسية وتغيير مواقفها وتمكين مؤتمر الأطراف المقبل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من اعتماد توصيات ملموسة ستعزز نزع السلاح النووي. ونحث الدول على التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بغية بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن. ونكرر التأكيد على أن الطريقة الفعالة الوحيدة لتجنب الأثر الرهيب لتلك الأسلحة هي إزالتها بصورة تامة وشفافة وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات عالمية وملزمة قانوناً وغير مشروطة وغير تمييزية بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أي ظرف من الظروف.

ونؤيد عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحث دول تلك المنطقة على المشاركة بحسن نية في صياغة صك ملزم قانوناً للمساعدة في إنشاء هذه المنطقة. وسواصل معارضة فرض التدابير والجزاءات القسرية الانفرادية التي تقيد حق جميع

السيد لي جانغ - كيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تعتقد جمهورية كوريا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يحدد الأولويات في المجالات التالية من أجل إحياء آمالنا في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

أولا، ينبغي أن يظل نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأساس المتين لمسارات العمل في المستقبل. إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الذي يعقد بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة، سيكون لحظة حاسمة لإعادة تأكيد التزامنا القوي بمعاهدة عدم الانتشار. ونؤيد الجهود الجارية لسد الفجوة بين الدول التي لديها منظورات مختلفة والسعي إلى تحقيق نتائج عملية وقابلة للتحقيق، مثل نهج مبادرة "نقاط الانطلاق". كما أن المشاركة الرفيعة المستوى في المؤتمر الاستعراضي ستفضي إلى إعادة تأكيد دعمنا السياسي القوي للمعاهدة.

ثانيا، ينبغي أن نولي الأولوية لتعميق التفاهم المشترك بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونعتقد أن لدور الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أهمية بالغة في معالجة انعدام الثقة المتزايد بين المجموعتين. ويجب على الدول الخمس أن تظهر التزامها الثابت والواضح بنزع السلاح النووي عن طريق تعزيز مشاوراتها وتنسيق سياساتها النووية. وينبغي أن تقترن الجهود الرامية إلى تنفيذ التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بالمشاركة النشطة مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، ترحب كوريا بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من الاتصال والتعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، بما في ذلك مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي التي تقودها الولايات المتحدة، وتؤيد تلك الجهود.

ثالثا، ينبغي أن نعطي الأولوية للبدء المبكر للمفاوضات الرفيعة المستوى بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية،

المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى توافق في الآراء بشأن وثيقتها الختامية.

وهذه تلك الإخفاقات المتعاقبة يجب أن تحفزنا على بذل المزيد من الجهود وإحراز التقدم نحو الإزالة الكاملة والنهائية للأسلحة النووية، وهو الخيار الوحيد لحماية العالم من الدمار والبؤس اللذين يمكن أن ينجم عن استخدام تلك الأسلحة اللاإنسانية. وتحقيقا لهذا الهدف، يعتقد بلدي أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يجب أن تظل حجر الزاوية في جهودنا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وينبغي أن يحظى بتأييد جميع الدول. ولذلك، تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية أولا وقبل كل شيء مسؤولية الاتفاق على برنامج لنزع السلاح لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه وأكثر طموحا لتخفيض ترساناتها وتوفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الوقت نفسه.

ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا دائما أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار هدفان مترابطان وبنفس القدر من الأهمية. ولهذا السبب لا يمكن تحقيق نزع السلاح العام والكامل إذا كانت دول أخرى، بالإضافة إلى الدول النووية القائمة، تتحايل على الصكوك القانونية القائمة من أجل الحصول على الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور قيادي في اعتماد تدابير فعالة لكبح الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. ولذلك فإن سلطتها وقدرتها على العمل ينبغي تعزيزهما. وينبغي أيضا زيادة تشجيع توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية لأنها خطوة هامة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وبالتالي تعزيز السلم والأمن العالميين والإقليميين. ولهذا السبب، تؤكد السنغال من جديد التزامها بمعاهدة بليندا، التي تؤكد مركز أفريقيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

وستتاح النسخة الكاملة من بياني على منصة PaperSmart.

تحميل النسخة الكاملة من بياني على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

إن شبح الحرب النووية يزحف مرة أخرى إلى صدارة المشهد الأمني الدولي. وهناك سباق تسلح نوعي خطير ومكلف ويحتل أن يزعزع الاستقرار جار على قدم وساق. وقد لجأت الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التهديد الصريح باستخدام الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، بدأت فكرة حيازة هذه الأسلحة تراود صراحة بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإذ تقترب من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، فإن الاعتراف السلبي بتدهور الوضع الراهن ليس خياراً. إن تجديد الالتزام بنزع السلاح النووي أمر واجب، ويجب استكمال الحوار شامل بشأن كيفية تحقيقه. ولكن هذا الحوار لن يكون ممكناً إلا إذا كان يستند إلى إعادة تأكيد الالتزامات المستمدة من دورة استعراضه.

وما فتئت البرازيل تقوم بدورها في تعزيز هذا الحوار. ونحن مشاركون في صياغة ستة مشاريع قرارات للنظر فيها في إطار مجموعة "الأسلحة النووية"، وتهدف جميعها إلى تقديم إسهامات ملموسة وإيجابية في نزع السلاح النووي. وقد أسهمنا تقنيا وموضوعياً في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك عن طريق تقديم اقتراح إلى لجنة نزع السلاح في عام ٢٠١٠ بشأن نهج لاتفاق إطاري. وفي الآونة الأخيرة، اضطلعت البرازيل بدور نشط في نجاح التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمادها، وهو ما شكل قفزة نوعية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وكانت البرازيل أول دولة توقع على تلك المعاهدة وعلمية تصديقنا عليها جارية. ونفخر أيضاً بقيامنا، مع الأرجنتين، بوضع نموذج مبتكر وناجح للغاية لتنفيذ الضمانات النووية من خلال إنشاء الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية. وبالإضافة إلى تجاوز

وينبغي عدم إغفال العمل على ضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد أن الوقت قد حان للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير. كما ندعو جميع البلدان غير الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة في أسرع وقت ممكن.

إن الجهود الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية تمر بمنعطف حاسم. وهناك استكشاف نشط لجهود دبلوماسية لم يسبق لها مثيل بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن المفاوضات التي جرت مؤخراً على مستوى العمل في ستوكهولم بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تسفر عن نتائج ملموسة، فإن الجانبين لا يزالان على استعداد لمواصلة الحوار. وبما أن الولايات المتحدة أعربت عن استعدادها لعقد اجتماعات إضافية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نأمل مخلصين أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً مشاركتها في الحوار وفي الوفاء بالتزامها بنزع السلاح النووي الكامل. ومن الأهمية بمكان تعزيز الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس والمضي قدماً بالمفاوضات. وكما أكد رئيس بلدي في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/74/PV.3)، فإن الحوار هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق السلام. والسلام الذي يبني على أساس ثابت من الثقة هو وحده الذي سيدوم. وفي العملية الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإقامة سلام دائم هناك، فإننا في جمهورية كوريا سنعمل عن كثب مع أصدقائنا في المجتمع الدولي.

السيد ليوبولدينو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/74/PV.11). وسيتم

النووي العام والكامل. ومن المهم ألا ندع تلك التحديات تصرفنا عن عملنا أو عن التمسك بقواعدنا ومبادئنا المشتركة. تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتدعو تايلند جميع الأطراف إلى العمل معاً بصورة بناءة وبحسن نية سعياً إلى تحقيق أهداف المعاهدة وفي التوصل إلى نتيجة ملموسة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

وتعتقد تايلند أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تعمل لتكملة وتعزيز جهود نزع السلاح النووي في إطار معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الجهود المبذولة في إطار المادة السادسة. وندعو جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وسيكون من المفيد لجميع الأطراف المعنية، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تدخل في حوار في المستقبل القريب. كما نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق عالم خال من التجارب النووية وندعو بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، ندعو إيران إلى العودة إلى التزاماتها الكاملة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وإلى أن تعمل جميع الأطراف المعنية معاً لإيجاد طريقة سلمية لضمان التنفيذ الفعال والمتوازن للخطة. ونرحب بالجهود الدبلوماسية في شبه الجزيرة الكورية ونأمل أن تسفر تلك الأنشطة الإيجابية عن نتائج ملموسة نحو السلام المستدام فضلاً عن نزع السلاح النووي الكامل في المنطقة.

إن تايلند، بوصفها دولة الإيداع لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ملتزمة بتنفيذ المعاهدة تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وندعو الدول الحائزة للأسلحة

الضمانات التي توفرها اتفاقات الضمانات الشاملة العادية، أثبت نموذج الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية أنه منبر فعال لبناء الثقة والحفاظ عليها وتعزيز التعاون.

ولا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مأزق قانوني مؤسف. وبعد مرور عقدين على اعتمادها، لا تزال ثنائي دول من الدول المدرجة في المرفق ٢ تعرقل دخولها حيز النفاذ بسبب عدم تصديقها عليه. وعلى الرغم من ذلك، فإن نظام التحقق التابع للمعاهدة، من خلال جهودنا الجماعية، يعمل بالفعل بكامل طاقته تقريباً. وقد لا يمر قوت طويل قبل أن تبدأ الدول في التساؤل عما إذا كان من المجدي الإبقاء على نظام مكلف للتحقق من قاعدة غير سارية المفعول. وإذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية جادة في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، فلا توجد طريقة أفضل أو أسهل لإثبات ذلك من التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتعتقد البرازيل أن الوقت قد حان لإجراء مناقشات متعددة الأطراف وشاملة للجميع وصریحة بشأن الجوانب التقنية والعلمية للتحقق من نزع السلاح النووي. وهذا هو الهدف من اقتراحنا بإنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين معني بالتحقق من نزع السلاح النووي، الذي أدرج في مشروع القرار A/C.1/74/L.26، الذي ينشئ ولاية لفريق الخبراء الحكوميين المقبل بشأن هذه المسألة. وسيشكل فريق الخبراء العلميين والتقنيين محفلاً لجميع الدول، المسلحة نووياً أم لا، للمساهمة في هذه المناقشة، مع ضمان حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالانتشار.

السيد خام كيت (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل فييت نام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.11).

يخضع المشهد الأمني العالمي الحالي للتمحيص، كما يتجلى في التحديات التي تؤثر على جهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح

أما فيما يتعلق بحالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، فإننا ندعو إلى ضرورة التحرك المبكر من أجل الشروع في إجراء مفاوضات نحو إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، ونرحب بتقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى بشأن هذه المسألة (انظر A/73/159). ونود أن نؤكد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودورها الأساسي لتحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وتمهيدا لردع التجارب النووية بشكل فعال. وما زلنا نؤكد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تساهم في تعزيز الجهود المبذولة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على كل جميع الدول الإسراع في الانضمام إلى المعاهدة ووقف تجارب الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بتدابير التحقق التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن دولة الإمارات تدعم البروتوكول الإضافي الذي تعتبره أداة هامة تكمل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشجع الدول الأعضاء على استخدام هذه الآلية علما بأن بلدي قد أبرم اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقعت على البروتوكول الإضافي. ويمثل إلى كامل التدابير الخاصة به ونشجع الوكالة على مواصلة حوارها المفتوح بشأن تعزيز نظام الضمانات. كما ويؤمن بلدي بأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتطلب الشفافية والوفاء الكامل بالتزامات منع الانتشار. ونؤكد التزامنا بتطبيق أعلى معايير السلامة والجودة في إنجاز برنامجنا الوطني للطاقة النووية، والذي يعد مصدرا نظيفا للطاقة وعملا مهما في تلبية الطلب المتنامي عليها عالميا وأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في الختام، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية العمل الجماعي نحو نزع السلاح النووي.

السيدة كوما (توغو) (تكلمت بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها توغو الكلمة منذ بدء عملنا، أود في

النووية إلى التوقيع والتصديق على بروتوكول المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، تعتقد تايلند اعتقادا راسخا بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي السبيل الوحيد إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ويحدو وفدي أمل وطيء في أن تبذل جميع الأطراف المعنية كل جهد ممكن لتجديد التزاماتها التي طال انتظارها وإعادة بناء الثقة واستعادتها. ومن جانبنا، سنواصل الاضطلاع بدور نشط والعمل مع جميع الأطراف لتحقيق تلك الغاية.

السيد المطروشي (الإمارات العربية المتحدة): نظرا لضيق الوقت، سأركز في بياني على أهم النقاط، وستجدون النسخة الكاملة على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

تود الإمارات العربية المتحدة التعبير عن تأييدها لبيان كل من المجموعة العربية وبيان حركة بلدان عدم الانحياز إضافة إلى بيان مجموعة مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (انظر A/C.1/74/PV.11).

وانطلاقا من حرص دولة الإمارات واهتمامها بصون وتعزيز منظومة السلم والأمن الدوليين؛ وبالإشارة إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، نود التأكيد على الدور الأساسي الذي يضطلع به المؤتمر في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، إضافة إلى الأهمية الكبرى التي يوليها بلدي للقيام بالتنفيذ الكامل لبنود وقرارات جميع المؤتمرات الاستعراضية للمعاهدة. وبناء على ذلك، فإن بلدي يحث على التشاور والحوار واتخاذ جميع الخطوات الرامية لتحقيق تقدم نحو هذا المسعى. وفي هذا الصدد، فإن بلدي يكرر دعوته إلى جميع الدول بضرورة الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما ويدعم بلدي مبادرة الأمم المتحدة لعقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية.

ومعاهدة بليندابا، بل أيضا إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي شارف تصديقنا عليها على الانتهاء.

غير أن وفد بلدي يعترف بالحق المشروع وغير القابل للتصرف لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأود أن أبرز في هذا الصدد الدور الحاسم للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي مكن دعمها بلدي من البدء في عملية وضع أول برامج الإطارية القطرية على الإطلاق للفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥، والعمل من أجل تنفيذ الصكوك القانونية المتعلقة بالاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للطاقة النووية وإنشاء المؤسسات ذات الصلة، مثل هيئتنا الوطنية للأمان والأمن النوويين واللجنة الوطنية للطاقة الذرية.

وإدراكا من بلدي للترابط بين السلام ونزع السلاح والتنمية، فهو يؤكد من جديد دعمه الكامل لخطة الأمين العام لنزع السلاح، وما زلنا نعتقد أن تعددية الأطراف لا تزال هي السبيل إلى تحقيق نزع السلاح النووي بصورة كاملة وشفافة وعلى نحو لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطيت الكلمة لممثل ماليزيا لعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.40.

السيد تاج الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.11).

تؤكد ماليزيا من جديد على الدور الذي لا غنى عنه لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولذلك، يتحتم على الدول الأطراف أن تجدد التزامها القاطع بالمعاهدة. وسيكون المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة

البداية أن أهنيء الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لقيادة أعمال اللجنة الأولى، وأن أؤكد لهم دعم وفد بلدي لهم في تأدية واجباتهم.

وأود أيضا أن أعرب عن تضامن بلدي مع البيانين اللذين أدلى بهما بشأن المجموعة قيد المناقشة ممثل كل من زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.11).

إن وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يشكل في حد ذاته تهديدا لبقاء البشرية نفسها. وتجعلنا التوترات المتزايدة في مختلف أنحاء العالم نخشى الأسوأ، في حين أن النتائج المثيرة للجزع للدراسات في هذا المجال دليل واضح على الحاجة الملحة إلى وقف إنتاج الأسلحة النووية وحسب. ومع ذلك، فإن عدد الأسلحة النووية في العالم ليس سوى جانب واحد من جوانب سباق التسلح. وتشمل المؤشرات الأخرى، التي لا تقل أهمية، متوسط الطاقة التفجيرية لكل رأس حربي نووي وأقصى حدودها ومستوى الاستثمار المالي في تكنولوجيا الأسلحة النووية.

ولذلك، تؤمن توغو بالأهمية الحاسمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وتحث جميع الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة وعلى اغتنام فرصة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ لتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك بهدف ضمان استدامته. وأود أيضا أن أؤكد من جديد التزام بلدي القوي والثابت ببناء عالم خال من الأسلحة النووية، وهو ما حدا بنا لا إلى التوقيع والتصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة في هذا المجال وحسب، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

مستمرة وأن تبدي الالتزام وتمتلك زمام الأمور لضمان الفعالية الكاملة للمعاهدة. ونرحب بالمشاورات والحوار المستمر بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية في معالجة التوقيع والتصديق على البروتوكول اللذين طال انتظارهما. وفي هذا السياق، ترحب ماليزيا أيضا بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر.

وينبغي أن يظل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية أولوية عليا في جدول الأعمال الدولي. ويساورنا بالغ القلق إزاء ما أفادت به التقارير من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر مقذوفا يمكن استخدامه كسلاح في البحر على مقربة من اليابان، وهو تطور يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لتدابير بناء الثقة والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ونأمل أن يُستأنف الحوار بشأن نزع السلاح النووي دون مزيد من التأخير.

ولا يمكن لأي دولة بمفردها أن تعالج العواقب المدمرة لاستخدام الأسلحة النووية. ولذلك، تحت ماليزيا جميع الدول الأعضاء على مواصلة مشاركتها الكاملة في بناء الثقة المتبادلة والالتزام السياسي بالتصدي لخطر الأسلحة النووية.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): خلال المؤتمر الأخير المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عملا بالمادة الرابعة عشرة من المعاهدة، قال وزير خارجية أستراليا:

”نعرف جميعا أن البيئة الأمنية الدولية صعبة، لذا يتعين على المجتمع الدولي أن يتحول نحو بذل جهود عملية لبناء الثقة والحد من التوترات“.

عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بمثابة منبر مثالي للدول الأطراف للسعي إلى النجاح والاتفاق على وثيقة ختامية تكفل عدم التراجع عن الالتزامات المتفق عليها سابقا. وستؤدي ماليزيا، بصفتها رئيسة اللجنة الرئيسية الأولى للمؤتمر الاستعراضي في العام المقبل، واجباتها بصورة موضوعية وعلى نحو شامل للجميع. ونعول على دعم وتعاون جميع الدول الأطراف.

لقد كان اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ مؤشرا على وجود إرادة سياسية جماعية لدى جميع الدول الأطراف لاتباع نهج ملموسة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤكد ماليزيا من جديد دعمها الثابت للمعاهدة وتظل ملتزمة بتيسير دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أنها مكاملة للصكوك القائمة، ونرى أن الشواغل المثارة بشأن احتمال تعارض المعاهدة مع الصكوك القائمة لا أساس لها من الصحة.

لقد طال انتظار دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ ولا يزال ذلك خطوة أساسية في جهودنا الرامية إلى إحراز تقدم منظم نحو إزالة الأسلحة النووية. وتدعو ماليزيا جميع الدول، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

يسر ماليزيا أن تقدم إلى اللجنة الأولى مشروع قرارها التقليدي (A/C.1/74/L.40) المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“. ونعول على الدعم المستمر من الشركاء في تقديم مشروع القرار ونرحب بأن تنظر الدول الأخرى في أن تحذو حذوهم.

تشدد ماليزيا على الحاجة الملحة إلى حل المسائل المتعلقة المتصلة بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري أن تبذل الدول الأطراف جهودا

وستضطلع أستراليا بدورها. ومن المصادفات أن أستراليا ستترأس مؤتمر نزع السلاح خلال الفترة السابقة للمؤتمر الاستعراضي. ونأمل أن نستخدم ذلك الوقت للتركيز على المسائل الحاسمة لنزع السلاح النووي - وهي التحقق والحد من المخاطر والتنوع والشمول. ونحث الدول أيضا على المشاركة في تقديم مشروع قرار هذا العام (A/C.1/74/L.24) بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي اتفاق عالمي حاسم يستحق دعمنا.

ويشجعنا التفكير الجديد للدفع قدما بالحوار بطرق خلاقة ومبتكرة، بما في ذلك من خلال النهج السويدي المسمى "نقاط الانطلاق" والأفرقة العاملة في إطار مبادرة "تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي". فمصالحنا المشتركة تفوق إلى حد كبير خلافاتنا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سلوفاكيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل هولندا بالنيابة عن مجموعة من الدول (انظر A/C.1/74/PV.11). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. وسيتم تحميل النسخة الكاملة من بياني على بوابة PaperSmart.

أود أن أعرب عن تأييدنا القاطع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وصكا متعدد الأطراف لا غنى عنه لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن نسترد بالذكري السنوية الخمسين لاعتماد المعاهدة في العام المقبل في القيام بمسؤوليتنا المشتركة عن إنجاز مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ وضمان إحراز مزيد من التقدم في تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن معاهدة عدم الانتشار هي قصة نجاح. ونحن بحاجة إلى التركيز على مصالحنا

فماذا نعني بذلك؟ كيف تجيب كل دولة عضو في الأمم المتحدة على الأسئلة المتعلقة بجدوى إسهاماتها في تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة؟ إن هذا مسعى جماعي.

إن التصورات قوية. ويجري كل بلد تقييمات مختلفة للبيئة الأمنية الدولية استنادا إلى مجموعة من العوامل. ولدنا آراء مختلفة بشأن كيفية جعل العالم أكثر أمنا لمجتمعاتنا والتخلص من الأسلحة النووية بطريقة تجعلنا أكثر أمنا. ونحن بحاجة إلى الانخراط بشكل أكثر موضوعية في المحادثات الصعبة حول شكل العالم بعد إخلائه من الأسلحة النووية وكيفية تحقيق ذلك وكيفية الحفاظ عليه.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الميثاق العالمي الذي يوحدنا. وهي جزء ناجح وبالغ الأهمية في هيكل الأمن العالمي. وفي عام ٢٠٢٠، سنكون فخورين بإحياء ذكرى مرور ٥٠ عاما على دخول المعاهدة حيز النفاذ. وبإله من إنجاز رائع حقاً، جاء نتيجة للرعاية والاهتمام المستمرين. وكما يتوقع المرء من صك عالمي ذي عضوية شبه عالمية، فإن لدينا آراء متباينة بشأن ما يبدو عليه النجاح في عام ٢٠٢٠. ونحن نسيء إلى أنفسنا، كمجتمع، إذا ما اتخذنا نهجاً اختزالياً. وإذا كان من الممكن الاتفاق على وثيقة ختامية واحدة، فينبغي لنا أن نشرع في العمل الآن لتحقيق ذلك. ولكن توافق الآراء يعني الجمع بيننا وبين جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ونحن بحاجة إلى الاتحاد بشأن ما يمكن أن نتفق عليه ومواصلة العمل على تضييق الخلافات. وقد يكون ممكنا أن نغدو أكثر طموحا إذا لم نقيّد أنفسنا بلا مسوغ بالشكل النهائي لأي وثيقة ختامية. وإذا قدمت كل دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار إلى مؤتمر الأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بجدول أعمال إيجابي وطرحنا على الطاولة شيئا ما يمكن أن تسهم به وعملت مع الآخرين، فعندئذ تكون لدينا فرصة حقيقية للنجاح، أيا كان تعريفه.

وتعرب سلوفاكيا عن دعمها القوي المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي لا يزال الحفاظ عليها أمرا أساسيا للاستقرار والأمن الإقليميين. ونأسف لأن الولايات المتحدة انسحبت من خطة العمل وأعدت فرض الجزاءات. ويساورنا قلق عميق إزاء التدابير التي اتخذتها إيران منذ بداية تموز/يوليه والتي لا تتماشى مع خطة العمل. وندعو إيران إلى وقف جميع الأنشطة التي تتعارض مع التزاماتها ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن الأنشطة التي يمكن أن تزيد من تقويض خطة العمل المشتركة الشاملة.

السيد ستولينا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد الجمهورية التشيكية البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل هولندا باسم مجموعة من الدول (انظر A/C.1/74/PV.11).

تلتزم الجمهورية التشيكية التزاما قويا بالتنفيذ الكامل لجميع ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى الحد من خطر وقوع كارثة نووية وإنفاذ النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. كما أنها تشكل أساس المساعي الرامية إلى نزع السلاح النووي وعنصرها ما في تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية مستقبلا. ونأمل أن تسفر دورة الاستعراض الجارية عن زيادة قوة المعاهدة وفعاليتها. ويصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، وستبذل الجمهورية التشيكية قصارى جهدها لإنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

ونرى أن بدء عملية للخفض التدريجي للأسلحة النووية، تراعي الشواغل الأمنية الوطنية والدولية المشروعة، يمثل أفضل نهج لضمان إحراز تقدم مستدام في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن النهج التدريجي هو أيضا النهج الذي

المشتركة في دعم المعاهدة وتعزيزها. والركائز الثلاث جميعا لمعاهدة عدم الانتشار على نفس القدر من الأهمية.

وتلتزم سلوفاكيا التزاما تاما بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونؤيد اتباع نهج عملي وتقديمي لتعزيز نزع السلاح النووي، يأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية السائدة. ونسלט الضوء على أهمية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. ونرى أن اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكولات الإضافية، تشكل معيار التحقق الحالي. وتؤيد سلوفاكيا تأييدا تاما الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك من خلال العلوم والتطبيقات والتكنولوجيا النووية.

سيكون دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ خطوة حاسمة للنهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح. وندعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وتسهم سلوفاكيا بنشاط في بناء قدرات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا تدخر وسعا في السعي إلى تعزيز نظام التحقق التابع لها. وفي العام المقبل، سنتشرف باستضافة تمرينين تعبويين ميدانيين في إطار المعاهدة بهدف إجراء اختبار شامل للقدرات التشغيلية للفتيش الموقعي.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وتعرب سلوفاكيا عن خيبة الأمل لأن الاتحاد الروسي لم يجدد امتثاله الكامل لالتزاماته بموجب المعاهدة ولم يتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على هذه الركيزة الرئيسية للأمن الأوروبي. ولا تزال سلوفاكيا تعلق أهمية كبيرة على معاهدة ستارت الجديدة وإسهامها في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونشجع الدولتين الطرفين على إجراء حوار نشط بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة إلى ما بعد عام ٢٠٢١.

إن تاريخ أيرلندا الطويل في دعم نزع السلاح النووي يستند إلى اعتقادنا بأن الأسلحة النووية تشكل خطراً أساسياً على أمننا الجماعي. ويعزز ذلك فهمنا المتزايد للعواقب الإنسانية غير المقبولة التي قد تسببها الحرب النووية، بما في ذلك الأثر غير المناسب للإشعاع المؤين على صحة النساء والفتيات. وفي العام الماضي، عدلت ساعة يوم القيامة في "نشرة علماء الذرة" بمقدار ٣٠ ثانية أخرى، مما يدل على أن الخطر العالمي للحرب النووية قريب اليوم كما كان خلال أحلك أيام الحرب الباردة. فما الذي جعلنا نأتي إلى هنا؟ كما لاحظ الأمين العام غوتيريش خلال الأسبوع الرفيع المستوى، فإن الخطاب غير المسؤول بشأن استخدام الأسلحة النووية وسباق التسلح النوعي الجاري لتحديث الترسانات النووية وتدهور الثقة والتآكل التدريجي لاتفاقات نزع السلاح، هي ظواهر تعني مجتمعة أن المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية ليست مجرد مخاطر افتراضية أو في المستقبل البعيد. إنها مخاطر موجودة وحقيقية. وسيكون عكس هذا الاتجاه السلبي أمراً صعباً للغاية، لا سيما فيما يزداد تعقيداً بفعل التطورات التكنولوجية السريعة الخطى. ومع ذلك، فإنه ليست هناك مهمة أكثر إلحاحاً من هذه.

سيكون عام ٢٠٢٠ مهماً لعملنا، مع اقتراب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. فمعاهدة عدم الانتشار هي إحدى قصص النجاح الرئيسية للمجتمع الدولي والدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة في عام ٢٠٢٠، يجب على جميع الدول، كنقطة انطلاق، أن تؤكد مجدداً التزامها بجميع النتائج القائمة على توافق الآراء التي توصلنا إليها جماعياً. وتتشاطر أيرلندا العديد من الشواغل المتعلقة بزيادة التوترات في البيئة الأمنية الدولية. بيد أننا نرفض الفكرة القائلة بأنه لا يمكن إحراز تقدم في نزع السلاح إلا عندما تتوفر الظروف الأمنية المواتية لذلك. ونحث جميع الدول على اتباع نهج استباقي والحفاظ على

يجسد الواقع السياسي. ولا تؤيد الجمهورية التشيكية معاهدة حظر الأسلحة النووية لأنها لا تعبر عن الحالة الأمنية المعقدة وتنطوي على أوجه قصور تقنية وإجرائية كبيرة وتهدد بتقويض معاهدة عدم الانتشار.

ونشجع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك دون إبطاء. ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا الراسخ للانضمام العالمي إلى المعاهدة ودخولها حيز النفاذ، مما سيعزز بدرجة كبيرة هيكل الأمن الدولي، وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار.

إن الجمهورية التشيكية مؤيد ثابت للحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على أن تجري ممارسة هذا الحق بطريقة آمنة وأمنة ومسؤولة ومع احترام الالتزامات بعدم الانتشار واتفاقات الضمانات. وفي هذا الصدد، من المهم إعادة تأكيد الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشارك بنشاط ونساهم مالياً في المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية تحت رعاية الوكالة الدولية، ونحن مقتنعون بأن التطبيق المسؤول للتكنولوجيات النووية يمكن أن يوفر فوائد عديدة في التطبيقات المتعلقة بالطاقة وغير المتعلقة بالطاقة على السواء، مثل التقدم في علاج السرطان ومكافحة الأمراض وسلامة الأغذية والمياه، من بين أمور أخرى.

سيتم تحميل النسخة الكاملة من بياني على بوابة PaperSmart.

السيد والش (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل مصر باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/74/PV.11). وسيجري تحميل نسخة أطول من بياني، بما في ذلك التعليقات على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وخطة العمل الشاملة المشتركة، على بوابة PaperSmart.

الإطلاق المتكررة للقذائف التسيارية التي شهدناها خلال الأشهر الأخيرة المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات في هذا الصدد.

أما فيما يتعلق بإيران، فتواصل فرنسا دعمها القوي لخطة العمل الشاملة المشتركة. وندعو إيران إلى احترامها احتراماً كاملاً والتراجع عن التدابير التي تنتهك التزاماتها. ولا يزال لدينا نفس الهدف، أي عدم حصول إيران أبداً على أسلحة نووية. ولهذا السبب، نعتقد أن هناك حاجة إلى إجراء مفاوضات متعمقة، ليس بشأن مسألة الحوكمة فحسب، بما في ذلك بعد عام ٢٠٢٥، ولكن أيضاً بشأن أنشطة إيران في مجال القذائف التي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتأسف فرنسا لعدم التوصل إلى حل للحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ولعدم استجابة روسيا لطلبات الإيضاحات أو النداءات المتكررة لتنفيذ المعاهدة. وثمة حاجة ملحة إلى التفكير في الظروف اللازمة لاستعادة الاستقرار الاستراتيجي في أوروبا. وينبغي أن نواصل التخفيض الذي يمكن التحقق منه للمخزونات الناجمة عن سباق التسلح النووي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. ولذلك، تدعو فرنسا إلى الإبقاء على معاهدة ستارت الجديدة وضمن تمديدها في عام ٢٠٢١ وبدء مفاوضات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن معاهدة تحل محلها.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، من الخطر فصل مخاطر نزع السلاح النووي عن النظر في السياق الأمني، الذي يتسم حالياً بتزايد التوترات وتوسيع الترسانات وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونُظم إيصالها. ولذلك، تعارض فرنسا معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويمثل بلدي امثالاً تاماً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو ملتزم بنجاح المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وبدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإجراء مفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج

الشعور بالطموح. وفي هذا الصدد، ترحب أيرلندا بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية قطعت الآن ثلثي الطريق نحو دخولها حيز النفاذ. وينظر البرلمان في أيرلندا حالياً في تشريع بهذا الخصوص، وسنصدّق على المعاهدة قريباً.

تؤيد أيرلندا خطة الأمين العام لنزع السلاح، وهي ملتزمة بمناصرة ثلاثة من إجراءاتها، بما في ذلك الإجراء ١، المتمثل في تيسير الحوار من أجل نزع السلاح النووي. ونشعر بالقلق إزاء الانهيار الحالي لاتفاقات نزع السلاح الدولية الرئيسية. وقد أسفرت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، طيلة ٣٠ عاماً من تاريخها، عن إزالة ٣٠٠٠ قذيفة تقريباً، مزودة برؤوس نووية وتقليدية، وتدميرها بصورة يمكن التحقق منها. ويجب المحافظة على إنجازاتها. وتحت أيرلندا أيضاً على تمديد معاهدة ستارت الجديدة والتفاوض على صك يخلفها. وندعو جميع الدول إلى مضاعفة جهودها لضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

في الختام، وعلى الرغم من أننا ندرك البيئة الأمنية الصعبة، فإننا لا نزال ثابتين في التزامنا المشترك بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.11)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

فيما يتعلق بأزمة كوريا الشمالية، لا يزال التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية، والناجم عن استمرارها في تطوير برامجها النووية والبالستية، غير مقبول. ولم تحز كوريا الشمالية أي تقدم في اتجاه التخلي عن هذه البرامج. ولذلك، ندعوها إلى الدخول في حوار والالتزام بعملية تؤدي إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وينبغي أن تحشد عمليات

الذي يغذيه الميل البشري إلى تحقيق ميزة تنافسية على الآخرين، مهما كانت التكلفة، يعني أن الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة قد باتت غير فعالة ومُهمشة بالفعل، وأن أي نوايا حسنة يجري تفويضها وتصبح وغير مستدامة.

وخلال هذه الأوقات المضطربة من عدم اليقين، فإن درعنا الوحيد لحمايتنا، بوصفنا دولة جزرية صغيرة من دون قوة دفاع، هو إيماننا الثابت بسيادة القانون والمعاهدات الدولية والحكم الرشيد على الصعيد العالمي. وتشكل تهيئة بيئة مستقرة وقادرة على التكيف للسلام والأمن من دون تهديدات بالأسلحة النووية شرطا مسبقا لتحقيق تطلعات التنمية المستدامة. وتستند عضوية ساموا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بقوة إلى هذا الإيمان. ونحن ملتزمون بالتعاون والعمل مع الدول ذات التفكير المماثل وجميع أصحاب المصلحة لاتخاذ إجراءات ملموسة يمكن أن تقربنا من إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتضمن ساموا الدور الحيوي والإسهامات الإيجابية التي يقدمها المجتمع المدني والمنظمات الدولية في كفاحنا المشترك من أجل تطبيق حظر قائم على معاهدات للأسلحة النووية، ونشكرها على دفاعها الذي لا يتوقف. وكما يقول المثل ”رب ضارة نافعة“، وربما تشكل معاهدة حظر الأسلحة النووية ذلك الإنجاز الحسن التوقيت. وقد صدقت ساموا بالفعل على المعاهدة مع ٣٢ دولة أخرى. ولا نزال بحاجة إلى ١٧ تصديقا قبل دخولها حيز النفاذ، ونشجع الآخرين على التوقيع والتصديق عليها من أجل المساعدة على تعزيز النظام القائم لعدم الانتشار النووي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على اعتقاد ساموا الراسخ بأن الضمان الوحيد للبشرية ضد استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها يتجلى في عدم حيازة الأسلحة النووية والقضاء التام عليها.

المواد الانشطارية. وينبغي مواصلة العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، وأود أن أشير إلى أن فرنسا نفذت عملية مشتركة مع ألمانيا تحقيقا لهذه الغاية.

إن الحد من المخاطر الاستراتيجية موضوع هام آخر يتوقف على الشفافية في المذاهب النووية والحوار بين القادة السياسيين والعسكريين للدول الحائزة للأسلحة النووية وآليات الاتصال في حالات الأزمات وتدابير بناء الثقة. وسيتم نشر النسخة الكاملة من هذا البيان على بوابة PaperSmart.

السيد سوفي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): سيعقد المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠، أي بعد مرور ٥٠ عاما على دخول المعاهدة حيز النفاذ. وتجتمع اللجنة الأولى بنية مخصصة عاما بعد عام لضمان ألا تندلع حرب نووية أبدا. ومع ذلك، فإن الحقيقة المرة بسيطة ولا جدال فيها. إن الأسلحة النووية، بوجودها في حد ذاتها، تشكل تهديدا قويا وتعرض العالم لخوف وقلق لا داعي لهما. ولو كان على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعاني من نفس الخوف والشعور بالقلق، لكانت ساموا قد اقتنعت منذ وقت طويل بالأسباب والمبررات التي قُدمت حتى الآن لحيازة هذه الأسلحة. ولكن لأننا ننتمي إلى منطقة لا تزال تعاني من آثار الهلع والريبة الناجمة عن تجارب عايشها سكانها للتجارب النووية والتي لا تزال قائمة حتى اليوم، فإن منظورنا المشترك جعلنا من أشد دعاة نزع السلاح بشكل كامل. ويشهد على ذلك التعجيل ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ لحماية تنوعنا البيولوجي والمحيط من التلوث الإشعاعي.

لقد افتتحنا دورة الجمعية العامة الحالية بالتركيز على الحاجة الملحة إلى العمل والالتزام العالميين الموحدتين بالتصدي لأزمة المناخ وتحقيق السلام والرخاء وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، فإن وجود الأسلحة النووية،

مهارات التفكير النقدي ويشجع مشاركة الشباب في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار، على النحو المتوخى في خطة الأمين العام لنزع السلاح.

تأسف اليابان بشدة لإطلاق كوريا الشمالية المتكرر لقذائف تسيارية، منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن. ونؤكد من جديد التزامنا القوي بالهدف المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، يشمل جميع الأسلحة النووية في كوريا الشمالية وبرنامجها النووي الحالي والمرافق ذات الصلة، فضلا عن القذائف التسيارية أيا كان مداها، طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن نزع السلاح النووي والأمن يعزز بعضهما بعضا، ويجب أن نمضي قدما معا. وقد تم التأكيد على هذه النقطة في الاجتماع الأخير لفريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، الذي قدم تقريره أمس. وأكد الفريق أيضا أهمية دراسة الآثار الإيجابية والسلبية على حد سواء للتطورات العلمية والتكنولوجية على نزع السلاح النووي. ونعتقد أن الحوار الموجه نحو المستقبل بشأن هذه المواضيع سيضع الأسس لبيئة أمنية دولية مستقرة.

وقد قدمنا هذا العام مشروع قرار جديد (A/C.1/74/L.47) يركز على الإجراءات العملية والملموسة الستة التي ذكرتها ويشدد على أهمية الحوار الموجه نحو المستقبل في تعزيز نزع السلاح، إلى جانب مجموعة من المبادرات التي تركز على تعزيز معاهدة عدم الانتشار. ونشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها القيم لها. وسيكون النص الكامل لبياني متاحا على شبكة الإنترنت.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار لعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.19.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان لعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.47.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تؤكد من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تتخذ خطوات ملموسة تمشيا مع الاتفاقات السابقة لكفالة نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وإذ تأخذ اليابان زمام المبادرة في هذه الخطوات، فإن تشجع جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تنفيذ مسارات العمل الستة التالية، التي من شأنها أن تعزز بشكل ملموس جهود نزع السلاح النووي، تمشيا مع المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

إن المسار الأول هو الشفافية. فمن شأن تقديم تقارير مفصلة بشكل دوري عن جهود نزع السلاح في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ أن يتيح فرصة لمناقشة هذه التقارير بصورة تفاعلية. وينبغي أن نستفيد استفادة كاملة من العملية المؤدية إلى المؤتمر الاستعراضي. والثاني هو الحد من المخاطر النووية. وينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة للتقليل من مخاطر حدوث تفجير نووي نتيجة سوء التقدير أو سوء الفهم. وثالثاً ورابعاً، نؤكد من جديد أهمية جميع الجهود الرامية إلى التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك إجراء مناقشات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح، ونحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والخامس هو التحقق من نزع السلاح النووي. ويحدونا أمل صادق في أن يحقق العمل الملموس لإنشاء آلية فعالة للتحقق من نزع السلاح تقدما استنادا إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي (انظر A/74/90)، فضلا عن المدخلات المفيدة من الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. والسادس هو التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، والذي سيسهم في تعزيز

هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، الذي يشكل الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ولذلك يشدد مشروع القرار على أهمية التعهد القاطع من قبل جميع الدول.

فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ولذلك يشدد مشروع القرار كذلك على أهمية الخطوات الـ ١٣ وخطة العمل المؤلفة من ٢٢ نقطة لنزع السلاح النووي التي اتفقت عليها الدول الأطراف. ويدعو مشروع القرار، علاوة على ذلك، إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها والتقيد الصارم بها كمساهمة في نزع السلاح النووي. وأعتقد أن هذه الخطوات وغيرها في مشروع القرار خطوات عملية وممكنة، وأنه ينبغي لجميع البلدان تجديد إرادتها السياسية. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها القيم لمشروع القرار الذي عرضته للتو والبرهنة على التزامها بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال تقديم مشروع القرار ودعمه. وستتاح النسخة الكاملة من بياني على بوابة PaperSmart.

السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بهذه المسألة المواضيعية (انظر A/C.1/74/PV.11).

إننا نتشاطر التزاما راسخا، إلى جانب جميع الدول الأعضاء المسؤولة، بالعمل معا من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ومن الواضح أن هناك اختلافات في آرائنا، ولكن هناك أيضا تقاربا جوهريا بشأن النقطة المتمثلة في أن الضمان النهائي الوحيد للسلم والأمن هو الإزالة التامة للأسلحة النووية. فيجب علينا أن نستفيد من ذلك. وكما قالت رئيسة الوزراء لدينا، الشبيخة حسينة، في الجزء الموضوعي من الاجتماع

السيد كياو مو تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وفييت نام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.11).

ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم التزاما قويا بتحقيق أهداف الإزالة التامة للأسلحة النووية وبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقد عملت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بجد لتحقيق هذه الأهداف، وشهدنا بعض التقدم في هذا الصدد. غير أن الكثيرين منا يشعرون بقلق عميق إزاء وتيرة التطورات، بل وإزاء عدم إحراز تقدم. ولذلك، ظللنا نحذر من خطر رؤية الصدا يتراكم على جدول أعمال نزع السلاح. فقد توقفت معظم آلياتنا لنزع السلاح هذا العام. ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وينبغي لنا جميعا أن نشعر بالجزع الشديد إزاء هذا الأمر. ويجب علينا أن نواصل تعزيز جهودنا الجماعية من أجل التنفيذ الفعال لجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح إذا أردنا أن نقتد عالمنا وأن نحافظ على السلم والأمن العالميين.

إن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى في جدول أعمال ميانمار لنزع السلاح. ونحن مستعدون دائما للتعاون مع المجتمع الدولي في العمل من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية وبالتالي من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. وظلت ميانمار تبرهن، منذ عام ١٩٩٥، على التزامها تجاه نزع السلاح النووي كل عام بتقديم مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي في اللجنة الأولى. وقد اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٣/٥٠ في العام الماضي بتأييد واسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، فإنني أود عرض، بالنيابة عن المقدمين، مشروع القرار A/C.1/74/L.19، المعنون "نزع السلاح النووي"، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عملية ملموسة نحو تحقيق

ومما لا شك فيه أن الطاقة النووية تنطوي على إمكانات كبيرة لتحقيق فوائد هائلة للبشرية. ولبنغلاديش، بوصفها دولة تمر بمرحلة انتقالية في مجال التنمية، مصلحة مشروعة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد بدأنا بالفعل في بناء أول محطاتنا للطاقة النووية، وفقا لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتحقق منها.

ونأمل في أن تتمكن اللجنة الأولى، من خلال مختلف مشاريع قراراتها ذات الصلة هذا العام، من البعث برسالة متماسكة وتطلعية بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والنسخة الكاملة لبياننا متاحة على بوابة PaperSmart.

السيد الخالدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): لا يمكن على الإطلاق تحقيق السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم بدون الإزالة التامة للأسلحة النووية. ويود وفد بلدي أن يعيد تأكيد موقفه المبدئي، في ذلك الصدد، فيما يتعلق بنزع السلاح النووي على النحو التالي.

أولا وقبل كل شيء، تلتزم الجزائر التزاما كاملا وغير مشروط بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتدعو الجزائر جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة، ونحث جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة على الانضمام إليها من دون تأخير أو شروط.

ثانيا، يعتبر بلدي معاهدة حظر الأسلحة النووية رصيذا هاما في الإزالة التامة للأسلحة النووية ونرحب، في ذلك الصدد، بالزخم الإيجابي في تصديقها، الذي نأمل أن يؤدي إلى دخولها بسرعة حيز النفاذ. وقد أعلنت الجزائر في الشهر الماضي عزمها على التصديق على هذا الصك الهام في أقرب وقت ممكن.

الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣:

”لا شك في أنه يتعين دفع ثمن لتعزيز السلام وصونه. ولكننا مقتنعون بأنه أقل بكثير من ثمن صنع الأسلحة النووية وخوض حرب بها، ومن ثم اللجوء إلى السلام“.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن المعاهدات الهامة لتحديد الأسلحة النووية وتخفيضها وإزاء الجهود المبذولة في مختلف كيانات الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ويساورنا القلق أيضا إزاء الاستثمارات المستمرة والمعززة التي يجري القيام بها في مواصلة تحسين وتخطيط وإجراء الأبحاث بشأن الأسلحة النووية والمرافق ذات الصلة. ونؤيد التنفيذ الفعال لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونأمل في أن يتمكن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من التغلب على النكسات التي تعرضت لها في المؤتمر الاستعراضي السابق. إننا نقدر روح المشاركة التي برهن عليها في آخر اجتماع للجنة التحضيرية في نيويورك.

ونعتبر اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية تطورا هاما. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى، بوصفنا من بين أول ٥٠ دولة تصدق عليها، على الانضمام إلينا. ونرى أن من المفيد إدراج المعاهدة في جدول أعمال اللجنة الأولى. ونكرر الإعراب عن تأييدنا لبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبشأن ضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. ونؤيد بقوة كذلك وضع صك ملزم قانونا لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وسيكون مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ لحظة حاسمة لضمان استمرار صلاحية نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وتقع علينا مسؤولية كبيرة، وقد حان الوقت لإظهار استعداد الدول لجنبي فوائد التزاماتنا.

وأخيراً، تؤيد الجزائر تأييداً تاماً البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وزامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وتونس باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/74/PV.11).

السيد كلترباك (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): خارج القاعة المزخرفة في جنيف التي يجتمع فيها مؤتمر نزع السلاح، يمكننا أن نجد لافتة تحمل عبارة "يجب على الأمم أن تنزع سلاحها أو تهلك". ولسوء الحظ جداً، يبدو أن هذه ليست حقيقة يقبلها جميع الذين يمرون أمام تلك اللافتة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنها لا تبدو مقبولة من جانب الذين يملكون أكثر الأسلحة تدميراً على الإطلاق - القدرة على تدمير كوكبنا - وهي الأسلحة النووية. وبدلاً من ذلك، تقوم تلك الدول بتحديث ترساناتها وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة. وفي بعض الأحيان يبدو أننا نواجه بالفعل سباقاً متجدداً للتسلح النووي. وهذه الأعمال استهتار بتطلعات المجتمع الدولي وجهوده الطويلة الأمد للعمل من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ولأغراض بيان اليوم، يود وفد بلدي أن يسأل أحد الأطراف عما إذا كانت هذه الأعمال حكيمة من وجهة نظر الأمن والاستقرار العالميين، أو أنها تزيد من خطر استخدام الأسلحة النووية، عمداً أو عن غير قصد، والعواقب الإنسانية الكارثية التي قد تترتب عن ذلك. كما أنني أتخشى أيضاً مسألة ما إذا كانت تلك الإجراءات تمثل استخداماً حكيماً للموارد المالية أو أنها مفيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً، تعيد الجزائر تأكيد أهمية تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، وتدعو جميع الأطراف، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق ٢، التي لم توقع بعد أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ولن تدخر الجزائر، بوصفها رئيساً مشاركاً مع ألمانيا لمؤتمر المادة الرابعة عشرة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جهداً على مدى السنتين القادمتين لتحقيق ذلك الهدف الهام.

رابعاً، يشدد وفد بلدي مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى إبرام صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

خامساً، تدعو الجزائر إلى البدء فوراً في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها وغير تمييزية وعالمية.

فقد أثبت إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم أهميتها. وكانت الجزائر من بين أوائل الدول الأفريقية التي صدقت على معاهدة بليندا، التي أعلنت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية والتي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لإعلانها. وتدعو الدول التي لم توقع بعد وتصدق على بروتوكولات المعاهدة الثلاثة إلى أن تفعل ذلك. ويرحب وفد بلدي، في ذلك السياق، باعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ المقرر ٥٤٦/٧٣ بشأن عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونعرب عن أملنا في أن يتمكن المؤتمر، الذي سيعقد دورته الأولى في الشهر المقبل، من أن يبرم بحسن نية معاهدة ملزمة قانوناً بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وتدعو جميع دول المنطقة دون استثناء إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر.

الأخرى التي تلتزم التزاما عميقا مثلنا بتحقيق نتيجة هادفة، لا سيما في إطار ركيزة نزع السلاح النووي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن نيوزيلندا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/74/PV.11).

السيدة ماك لوفلين (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):

تولي الأرجنتين أولوية قصوى لمسألة نزع السلاح النووي، وقد بذلت جهودا كبيرة في هذا المجال، مما يجسد التزامنا الواضح والمستمر بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن بلدنا يحتفظ ببرنامج نووي نشط للأغراض السلمية الخالصة في إطار الاحترام الصارم للقواعد المكرسة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وسترأس الأرجنتين المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠، والذي يوافق الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، ويُعتبر فرصة لإعادة تأكيد التزام الدول الأطراف فيها بتوازن الالتزامات والحقوق التي لا نزال نعتبرها صالحة اليوم بعد أكثر من ٥٠ عاما.

ويصادف هذا العام مرور ٢٥ عاما على بدء نفاذ الاتفاق بين الأرجنتين والبرازيل والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها والوكالة الضمانات المعروفة باسم الاتفاق الرباعي الأطراف. والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها تشكل إسهاما ملموسا غير مسبوق في السلم والأمن الدوليين. وأعلنت الأرجنتين والبرازيل، في إعلانهما المشترك بشأن السياسة النووية في تموز/يوليه، أنهما مسرورتان لأن هذا الصك قد مكن الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها والوكالة الدولية للطاقة الذرية من إجراء عمليات تفتيش للتحقق بفعالية

وبدلا من ذلك، أود أن أركز على الآثار المترتبة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك هنا من لا يدرك أهمية المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل في النهوض بالمكاسب الرئيسية التي حققتها تلك المعاهدة، استنادا إلى الصفقة الكبرى للمعاهدة. وقد كانت تلك الصفقة قوية بما فيه الكفاية للتغلب على التركيز المختلف الذي أعطته الدول الأطراف لمختلف عناصرها، ومرنة بما يكفي لتشمل تفسيرات متباينة لالتزاماتها الأساسية، ولا سيما الالتزامات بموجب المادة السادسة، ركيزتها المتعلقة بنزع السلاح. إن نطاق صياغة المعاهدة، والمادة السادسة، واسع بما يكفي لتشمل مجموعة متنوعة من النهج لتنفيذها. ومن المؤكد أنها لم تحدد مسارا واحدا للمضي قدما في نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من أن نيوزيلندا قد تأسف لعدم تأييد جميع الدول لأكثر المسارات القانونية طموحا المتاحة حاليا للنهوض بنزع السلاح النووي - وهو المسار الذي توفره معاهدة حظر الأسلحة النووية - فإننا نعترف بأن الدول ليست ملزمة على وجه التحديد بموجب معاهدة عدم الانتشار بأن تفعل ذلك. ولكن على الرغم من هذه المرونة، لا يمكن حتى لقراءة الحد الأدنى للمادة السادسة أن تعطي أي مبرر لدولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية للتراجع عن تنفيذها لذلك الحكم.

وتنتشر على نطاق واسع الشواغل المتعلقة باحتمالات التوصل إلى نتيجة إيجابية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. ولا تعترف حكومتي السماح بأن يصبح ذلك نبوءة تتحقق من تلقاء نفسها. وبناء على ذلك، انضمت نيوزيلندا إلى عدد من الجهود الرامية إلى إضفاء الزخم على جدول أعمال معاهدة عدم الانتشار وتحديد المقترحات التي قد تساعد على نتائج إيجابية في العام المقبل. وتتطلع نيوزيلندا إلى مواصلة العمل مع الدول

وقت ممكن، من خلال التوقيع والتصديق عليها من جانب جميع البلدان المدرجة في المرفق ٢ دون شروط مسبقة.

السيد أتيدي أمارال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية):

تؤيد البرتغال تأييداً تاماً البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل هولندا، باسم مجموعة من البلدان (انظر A/C.1/74/PV.11). وأود أن أضيف بعض التعليقات بصفتي الوطنية.

لا تزال البرتغال ملتزمة التزاماً كاملاً بهدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية، لأننا ندرك العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدامها. ولا تزال عملية التخفيض الشاملة والتدرجية التي تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة هي أفضل نهج لضمان إحراز التقدم. ولكن هناك دلائل متزايدة على حدوث سباق تسلح جديد وعلى عدم اليقين بشأن اتفاقات نزع السلاح النووي. ونأسف أسفاً بالغاً لعدم الحفاظ على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ونشدد على أهمية تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها إلى ما بعد عام ٢٠٢١.

ويتزامن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل مع الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو نجاح لا يمكن إنكاره. وتعتزم البرتغال مواصلة القيام بدور بناء في سياق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، بهدف تعزيز تنفيذ المعاهدة وجعلها صالحة للغرض المنشود.

ولا يزال خطر الانتشار النووي مصدر قلق خطير. وتواصل البرتغال دعم خطة العمل الشاملة المشتركة ونشجع جميع الأطراف على تنفيذها. وعلى وجه الخصوص، يجب على إيران أن تتمثل امتثالاً كاملاً للاتفاق. ولا بد من إخلاء شبه الجزيرة

في كلا البلدين، مما وفر ضمانات قوية للمجتمع الدولي بشأن الاستخدام السلمي البحت للطاقة النووية من أجل التنمية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية لكلا البلدين.

إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على الرغم من إسهاماتها القيمة في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين من خلال معاهدة تلاتيلوكو، هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تتح لها أبداً الفرصة لقيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية طيلة أكثر من ٦٠ عاماً من وجود الوكالة. والوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤسسة تحتاج إلى خلفية ذات صلة ومعرفة محددة جداً. وإنني على ثقة من أن السفير رافايل ماريانو غروسو، المرشح الأرجنتيني لقيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سي جلب الخبرة التقنية والقيادة الدبلوماسية اللازمتين لكفالة أن تظل الوكالة المؤسسة الدولية التي لا غنى عنها ولا جدال فيها في الميدان النووي، مع الحفاظ على سمعتها القوية ومناصرتها في مواجهة التحديات المقبلة.

وعلى أساس أن نزع السلاح يتطلب مساهمات عملية على المستوى التقني، فإن عناصر التحقق التي أوصى بها فريق الخبراء الحكوميين لمعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة، وتوصيات فريق الخبراء الحكوميين بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، ومبادرة الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي كلها خطوات إيجابية في هذا الاتجاه. ولن تتمكن من التقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية إلا عندما تبدي جميع الدول الأعضاء الإرادة السياسية والمرونة. وفي ذلك السياق، نكرر تأكيد أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونعتقد أنها تدبير ملموس سيساعد على بناء الثقة والمضي قدماً نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ويتطلب ذلك بدء نفاذها في أقرب

وكذلك في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، الذي اعتمد تقريرا بتوافق الآراء (انظر A/74/90). وهولندا من بين البلدان التي تشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/74/L.26 هذا العام، الذي يحدد الطريق نحو مواصلة هذا العمل الهام. وقد شهدت اللجان التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار مناقشات بناءة ومثمرة بشأن الحد من المخاطر والشفافية والحاجة إلى تعزيز دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار، وسنبذل قصارى جهدنا للاستفادة من ذلك الزخم.

ويشجعنا بدء مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، وستضطلع هولندا بدور نشط بوصفها رئيسا مشاركا لفريقها العامل الذي يهدف إلى زيادة الحوافز لاتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن نزع السلاح النووي. وسنواصل الدعوة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وندعو إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح دون شروط مسبقة.

تتعرض العملية الثنائية لتحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة وروسيا لضغوط. ونشجب حقيقة أن روسيا لم تتخذ أي خطوات واضحة لاستئناف الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. تتحمل روسيا وحدها المسؤولية عن زوال المعاهدة. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا نعلق أهمية قصوى على معاهدة ستارت الجديدة، التي يعد تمديدتها إلى ما بعد عام ٢٠٢١ أساسيا، ونحث روسيا والولايات المتحدة على اتخاذ الخطوات المناسبة في ذلك الاتجاه.

ونأسف لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث إيران على العودة إلى التنفيذ الكامل للالتزامات ذات الصلة بالمسألة النووية وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). هولندا تشعر ببالغ القلق إزاء تكرار تجارب القذائف التي أجرتها جمهورية

الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وحتى ذلك الحين، ينبغي تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا.

و دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ ينبغي أن يكون أولوية. وقد حان الوقت أيضا للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل السعي إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويمكن أيضا إحراز تقدم ملموس في مجالات التحقق من نزع السلاح النووي والشفافية والحد من المخاطر.

وفي الختام، هناك حاجة ملحة إلى إعادة بناء الثقة من أجل إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي والنهوض بجددنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد غابرييل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وبلدي باسم مجموعة من الدول (انظر A/C.1/74/PV.11)، تود هولندا أن تثير النقاط التالية:

إن هذه آخر دورة للجنة الأولى قبل عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. ونشعر بأن هناك حاجة ملحة مشتركة هنا بيننا واستعدادا لاتخاذ إجراء. وبما أن هولندا جزء من مكتب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد شاركنا عن كثب في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، تتواصل أعمال التحقق باطراد في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي،

وإذ نضع في اعتبارنا الحاجة إلى الحفاظ على تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي بشكل فعال وقائم على المعاهدات ومواصلة النهوض بها، نشعر بخيبة الأمل لأن الاتحاد الروسي لم يعالج الشواغل التي أعرب عنها مرارا بشأن عدم الامتثال لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، مما أدى إلى إنهاؤها. ومع ذلك، نحن مقتنعون بأن التوصل إلى نتيجة إيجابية فيما يتعلق بتمديد معاهدة ستارت الجديدة أمر ممكن ويمكن أن يعيدنا إلى المسار الصحيح. وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، أود أن أكرر تأكيد بلدي الثابت لخطة العمل الشاملة المشتركة.

أخيرا، وعلى الرغم من جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لا يزال خطر إجراء تجارب الأسلحة النووية وإساءة استعمالها ماثلا إلى حد كبير. إن عمليات الإطلاق المتكررة للقذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة، ونعتقد أن الامتثال لتلك القرارات، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والعودة إلى الامتثال بموجب معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيمثل خطوة إيجابية هائلة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيدة نيلسون (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):
بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.11)، أود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

بعد ثلاثين عاما من انتهاء الحرب الباردة، يتزايد الخطاب عن ضرورة الأسلحة النووية وفائدتها. بيد أنه لا يمكن تجاهل الحقيقة التي لا جدال فيها وهي أن تفجير نووي واحدا يمكن أن تترتب عليه عواقب إنسانية كارثية. قبل أقل من ستة أشهر من الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن ندين بشدة جميع هذه الأنشطة التي تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبينما نقرب من المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، هناك الكثير على المحك بالنسبة لنا جميعا. وكلنا ببساطة لدينا الكثير لنخسره. سيتم تحميل النسخة الكاملة من بياني على بوابة الخدمات المفورة للورق PaperSmart.

السيدة بولكار درويتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد سلوفينيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل هولندا باسم مجموعة من الدول (انظر A/C.1/74/PV.11). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

لدينا توقعات كبيرة بشأن نتيجة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. ونأمل أن نتخذ، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خطوات أخرى تتصل بتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

واستنادا إلى النهج التدريجي لنزع السلاح النووي، سنؤيد المقترحات التي تركز على تحقيق نتائج محددة وملموسة، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتحقق من نزع السلاح النووي، ومعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والحفاظ عليها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتطورات الإيجابية التي تمثلها مبادرة نقاط الانطلاق ومبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، اللتين ستساعدان على الإسهام في التوصل إلى نتيجة ذات مغزى للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠.

دمار شامل مجال آخر يهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي. ويمكن أن يكون مواصلة تطوير مدونة لاهاي لقواعد السلوك وآلياتها أحد سبل المضي قدماً.

إن إحراز تقدم في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار يعزز أحدهما الآخر. ونشجع بقوة المزيد من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة في مجال التحقق من نزع السلاح من خلال مبادرات من قبيل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق من الأسلحة النووية. ولا يزال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من الأولويات العليا في سياسة السويد الخارجية والأمنية. ونحث جميع الدول على بذل كل ما في وسعها لحماية الآليات القائمة والمشاركة البناءة للتمكين من إحراز تقدم تمس الحاجة إليه في تلك المجالات، تمثياً مع هدفنا الجماعي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. الوقت عامل أساسي.

السيد إتيغوجي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.11).

ولا يزال استمرار وجود الأسلحة النووية يمثل تحدياً وجودياً للبشرية جمعاء. إن تكلفة صيانة هذه الأسلحة وتحديثها باهظة ولا يمكن تبريرها إذا ما قورنت بالموارد التي تخصصها الدول لمشاريع أكثر فائدة وإنتاجية يمكن أن تعزز نمو المجتمعات وتنميتها سلمياً. وتؤكد نيجيريا قلقها إزاء بطء وتيرة التقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية وفقاً لالتزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشدد في هذا الصدد على أن انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يرتكز بالامتثال الصارم لأركانها الثلاثة،

لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، لا توجد سوى دلائل قليلة على أننا نبتعد عن ذلك المسار الخطير. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار هي السبيل الرئيسي فيما نلتمس السبل لكسر الجمود في الدبلوماسية النووية المتعددة الأطراف. ويجب أن تدخل الاستعدادات الآن مرحلة أكثر تحديداً.

وتسعى مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي، التي أطلقت في ١١ حزيران/يونيه، جاهدة لتعبئة الزخم من أجل التوصل إلى نتيجة طموحة وواقعية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار وما بعده، من خلال نهج نقاط الانطلاق. وفي حوار وثيق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، تسعى مجموعتنا التي تضم ١٦ بلداً إلى تحديد التدابير المتصلة بالمادة السادسة التي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها. ويمكن أن تشمل المجالات المحتملة تدابير شاملة للحد من المخاطر، الحد من دور الأسلحة النووية في السياسات والمذاهب وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بالترسانات ومخزونات المواد الانشطارية والتحقق. وضمنات الأمن السلبية، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، هي بنود أخرى مدرجة منذ أمد طويل في جدول الأعمال. ومن الجلي أنها تحظى جميعها بدعم السويد الكامل المستمر. ولا بد من تجنب أي تراجع عن الالتزامات السابقة بموجب المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار، ولا سيما التزامات السنوات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ومن الأمثلة المحببة في هذا الشأن، منع هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف من الوفاء بولاياتها، في ظل المأزق الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح. من الضروري أن نحمي النظام الدولي القائم على القواعد وأن نعززه. وفي هذا الصدد، يجب أن تظل النظم الحالية لتحديد الأسلحة قائمة كشبكات أمان في الوقت الذي تتواصل فيه المفاوضات بشأن الاتفاقات المحتملة في المستقبل. وانتشار القذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة

وقد أدركنا في أفريقيا منذ أمد بعيد التهديد الوجودي الذي تشكله التجارب النووية على الوجود البشري. ولهذا السبب اعتمدت البلدان الأفريقية بصورة جماعية معاهدة بليندابا، ونبذت حيازة هذه الأسلحة. وتشيد نيجيريا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعمل من أجل عالم من الأمان والأمن خال من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية.

السيد ياقوت (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تركيا البيانيين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل أستراليا باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وممثل هولندا باسم عدد من الدول (انظر A/C.1/74/PV.11).

في البيئة الأمنية الهشة اليوم، نشعر أكثر من أي وقت مضى بالحاجة إلى الاسترشاد بالهدف النهائي المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية وجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق ذلك الهدف المشترك، ويجب أن نركز جهودنا لرأب ما بيننا من صدوع وتحمل المسؤولية المشتركة في ذلك الصدد.

يصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال المعاهدة حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار والأساس الذي تستند إليه مساعي نزع السلاح النووي. ولا تزال تركيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل للمعاهدة وزيادة تعزيزها بجميع ركائزها الثلاث. وندعو مرة أخرى الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك. ونناشد أيضا جميع الدول الأطراف أن تنفذ بالكامل التزاماتها بموجب المعاهدة والالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ونرحب بالمبادرات الجديدة الرامية إلى إقامة حوار بشأن نزع السلاح النووي، مثل تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي. ونأمل في أن تسهم هذه المبادرات في نجاح عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

في الوقت الذي تتواصل فيه الأعمال التحضيرية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أعقاب عقد اجتماعي اللجنة التحضيرية الأول والثاني في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، يدعو وفد بلدي جميع الدول إلى العمل على تحقيق أهداف وغايات المعاهدة والنتائج المتفق عليها سابقا لمؤتمرات استعراضها. ونغتتم هذه الفرصة لنسلط الضوء مرة أخرى على فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ (A/51/218، المرفق)، التي تؤكد أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ويود وفد بلدي أن يشدد على العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المتعمد للأسلحة النووية أو انفجارها العرضي. وفي ضوء ذلك، تدعو نيجيريا جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الاعتبار العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تترتب على استخدام هذه الأسلحة بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، واتخاذ التدابير اللازمة لتفكيكها والتخلي عنها. ولا تزال الأسلحة النووية هي أدوات الدمار الشامل النهائية، وينبغي أن تكون إزالتها إزالة تامة الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح في إطار النطاق الواسع من الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها. ولهذا الغرض يود وفد بلدي أن يشير إلى الاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي فتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. إن وفد بلدي فخور بمشاركته بنشاط في العمليات المُفضية إلى اعتمادها، وأيضا بكونه من أوائل البلدان التي وقّعت عليها. لقد استرشدنا في التزامنا بموقف نيجيريا المبدئي حيال نزع السلاح النووي في العالم.

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد لاتفيا تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وممثل هولندا باسم مجموعة من الدول (انظر A/C.1/74/PV.11). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

لقد مكنتنا النظام الدولي القائم على القواعد الذي نشأ على مدى القرن الماضي من العيش حتى الآن في فترة نعمت فيها البشرية بالسلام بدرجة أكبر بكثير مما نعمت به في أي وقت من تاريخها. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصر لا غنى عنه في ذلك النظام. وعشية مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، لا تزال لاتفيا على ثقة من إمكانية مواجهة التحديات الراهنة، وبأن أهمية المعاهدة وجدواها مؤكدان. إن إعادة تهيئة مناخ من الثقة والاطمئنان واستعادة الشعور بالهدف المشترك في محافل نزع السلاح هما شرطان أساسيان لإحراز التقدم بشأن الالتزامات التي تعهدنا بها قبل عقود. إننا لا نعمل في فراغ سياسي، وإذا أردنا أن ننجح فيجب أن تأخذ جهود نزع السلاح النووي في اعتبارها السياق الأمني الأوسع. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في الجهود العالمية المبذولة لكفالة عدم الانتشار ونزع السلاح. وهي بمثابة ضمان للنظام الدولي القائم على القواعد وسط تراكم مثير للقلق للخطاب النووي المهيج والسلوك غير الشفاف على الساحة الدولية. ولم يفقد جدول الأعمال الطموح لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ أي أهمية. إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هما ضرورتان قديمتان في هذا الصدد. ويتطلب النهج التدريجي مشاركة بناءة من جانب جميع الدول.

تؤيد تركيا نزع السلاح النووي بصورة منهجية وتدرجية ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وتشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ مزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه. وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وقد كانت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى عنصرا هاما من عناصر الأمن والاستقرار في أوروبا وخارجها لأكثر من ثلاثة عقود. ويساورنا القلق إزاء زوالها نتيجة لاستمرار الأطراف فيها في تطوير ونشر منظومات الأسلحة، ونشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتهما. ولا يزال تمديد معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) مهمة رئيسية في الفترة المقبلة. وتعرب تركيا عن دعمها المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة، ونحن مصممون على مواصلة العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ عليها.

وتؤيد تركيا التوصل إلى حل دبلوماسي لمشكلة برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي وبرامجها للقذائف التسيارية. ونأمل في أن تتوج العملية الدبلوماسية الجارية بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي كاملا وقابلا للتحقق منه وبالسلام الدائم. وفي ذلك السياق، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على سبيل الأولوية. ونشدد على المكانة المركزية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونأسف لأنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. ونشجع مرة أخرى جميع الدول، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. كما نكرر دعوتنا إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتؤكد تركيا من جديد تأييدها القوي لإحراز التقدم بشأن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بعقد مؤتمر بشأن

الدول الحائزة للأسلحة النووية برامج لتحديث ترساناتها، فيما يحتل مبدأ الردع النووي مكانة بارزة في سياساتها الأمنية.

وتعتقد بيرو أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وأن الضمان الوحيد ضد التهديد الخطير الذي تشكله الأسلحة النووية للبشرية هو حظرها وإزالتها تماما على سبيل الاستعجال. وتحقيقا لهذه الغاية، كنا من أوائل الدول التي وقعت معاهدة حظر الأسلحة النووية لأننا نعتقد أن عواقب استخدامها يمكن أن تكون كارثية، متجاوزة الحدود الوطنية وستكون لها عواقب وخيمة على بقاء الإنسان وعلى البيئة وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاقتصاد العالمي والأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمقبلة. وتؤكد بيرو من جديد أيضا التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتنفيذ الكامل لركائزها الثلاث. وفي هذا السياق، تعتقد بيرو أن تخفيض الترسانات النووية المتبقية في العالم سيعزز المعاهدة. ولذلك، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وتنشيط نظامها من خلال اعتماد تدابير ملموسة.

ويمثل التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة هامة وحاسمة نحو نزع السلاح النووي وتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار. وترى بيرو أن التفاوض على هذه المعاهدة وتنفيذها لاحقا ينطوي على إمكانية خفض إجمالي إمدادات المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، مما سيسهم إسهاما كبيرا في عدم انتشارها. وبناء على ذلك، نحث المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على بذل كل جهد ممكن لإزالة الحواجز التي تعترض سبيل عمل مؤتمر نزع السلاح حتى يتمكن من بدء مفاوضات فورية وغير مشروطة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

لذلك فإن عمليات مثل مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي والتحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي هي خطوات ضرورية نحو بناء الثقة. إن الوفاء بالالتزامات أمر أساسي لأنه يثبت صدق نوايانا، ولكن الإعلانات الرسمية ليست كافية. فعلينا أن نميز بين النية الصادقة والتصنع الذي يُخفي النوايا المبطنة. ونأسف لأن عدم رغبة روسيا في معالجة الشواغل المتعلقة بعدم امتثالها لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى قد أدى باستمرار إلى تآكل الثقة وتقويض فعالية المعاهدة.

ويسهم عدم الانتشار الفعال في بناء الثقة والأمن. إن مجموعة موردي المواد النووية، التي كان للاتفيا شرف رئاستها في العام الماضي، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، كلها منابر تثبت أن التعاون ممكن إذا توفرت الإرادة السياسية ووحدة المصالح. وأكرر تأييد لاتفيا للعمل الشامل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد الأنشطة في إيران والتحقق منها. وتؤيد لاتفيا أيضا الجهود الدبلوماسية الجارية من أجل نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق منه في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بمعاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وستُحمّل النسخة الكاملة من بيان لاتفيا وتتاح في وقت لاحق.

السيد برييتو تيكا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تؤيد بيرو إضفاء الطابع العالمي على النظم الرامية إلى حظر أسلحة الدمار الشامل بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل. ونعلم أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون اليوم في بلدان تمتلك أسلحة نووية أو تشكل جزءا من تحالفات نووية. ولم يُحرز أي تقدم نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي خلال السنوات القليلة الماضية. بل على العكس من ذلك، فإن لدى

تدريجي يمكن أن يساعد في تحقيق ذلك التوازن من خلال إجراء تخفيض عادل ومعقول وتدريجي في الأسلحة النووية. وأود أن أشدد على أنه ينبغي للولايات المتحدة، بوصفها البلد الذي يمتلك أكبر ترسانة نووية في العالم، أن تبذل جهودا حقيقية لتنفيذ مسؤوليتها الخاصة والرئيسية عن نزع السلاح النووي. وينبغي لها أن تحافظ على اتفاتها الثنائية مع روسيا وأن تجدها وأن تتخذ المزيد من الخطوات لخفض ترسانتها النووية تخفيضا جذريا وجوهريا من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز عملية متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي.

إن الصين تؤيد الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدمرها. وسياستنا وعقيدتنا النوويتان واضحتان ومتسقتان وتتصفان بالمسؤولية. ونحن ملتزمون بمسار التنمية السلمية، وقد اتبعنا دائما استراتيجية نووية تقوم على الدفاع عن النفس. ولم نشارك قط في سباق تسلح نووي من أي نوع وحافظنا دائما على قدرتنا النووية عند الحد الأدنى المطلوب لضمان الأمن القومي. ولم تهدد الصين قط أي بلد بترسانتها النووية المحدودة ذات الطابع الدفاعي، وستواصل العمل بنشاط لتعزيز العمليات الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، والمشاركة فيها. وسياسة الصين في حد ذاتها هي إسهام كبير في السلام والأمن العالميين. ونعطي الأولوية للأعمال التحضيرية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ونشارك فيها بنشاط، ونحن ملتزمون بتعزيز سلطة المعاهدة وعالميتها وفعاليتها. ونعتقد أنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يُقيم إنجازات المعاهدة على مدى نصف القرن الماضي وأن يتطلع إلى تطويرها على مدى السنوات الخمسين المقبلة. وسنعمل مع جميع الدول الأعضاء لتقديم إسهامات جديدة في السلام العالمي والتنمية المستدامة.

سيتم تحميل النسخة الكاملة من بياني على بوابة

PaperSmart.

وتعتبر بيرو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صكا حيويا في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ولذلك، فإننا نؤكد أهمية ضمان بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن ونحث الدول المدرجة في مرفقها ٢، التي يستلزم الأمر تصديقها كي تدخل المعاهدة حيز النفاذ، على التوقيع والتصديق عليها.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أعارض بشدة الاتهامات التي لا أساس التي وجهها سفير الولايات المتحدة إلى الصين في هذا الصباح، وسأمارس حقي في الرد عليها في وقت لاحق.

تمر البيئة الأمنية العالمية بتغيرات عميقة ومعقدة. فقد تأكلت بشدة عملية نزع السلاح النووي الدولية، وهو ما تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية عنه. وعلى الرغم من هذه التطورات السلبية، تعتقد الصين اعتقادا راسخا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية عن بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية من خلال التشاور والجهود المشتركة. وينبغي لنا أن نرفض عقلية الحرب الباردة والمواقف القائمة على منطق المحصلة الصفرية، وأن نحترم تماما الشواغل الأمنية المشروعة لبعضنا بعضا وأن نقضي على الأسباب الجذرية التي أدت إلى حيازة البلدان للأسلحة النووية وانتشارها. وما فتئت الصين تعمل بنشاط لتعزيز التبادلات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن سياساتها ومذاهبها لتعزيز الثقة المتبادلة. ونعتقد أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤكد أنه لا يمكن كسب حرب نووية وأنه يجب عدم شن حرب كهذه أبدا وأنه ينبغي أن نلتزم معا دون قيد أو شرط بالامتناع عن المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وعن استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وتعتقد الصين أن الحفاظ على التوازن والاستقرار

الاستراتيجيين وضمان الأمن غير المنقوص للجميع هما من المبادئ الأساسية لنزع السلاح النووي. وندعو إلى اتباع نهج

دولي شامل حيال برنامج إيران النووي يضمن منعها من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال.

ويرحب بلدي بدعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي ستعقدته الأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. ويحث بلدي جميع الدول الأطراف المدعوة على المشاركة فيه دون أي شروط مسبقة.

في الختام، تؤكد المملكة العربية السعودية على الحق الأصيل لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراءاتها وتحت إشرافها. كما تدعم الموقف الداعي لتسهيل نقل التكنولوجيا والخبرات والمعدات المتعلقة بامتلاك الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية، حيث تركز معاهدة عدم الانتشار على ثلاثة أركان: عدم انتشار الأسلحة النووية والسعي لنزع الموجود منها وتسهيل الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. كما يحث بلدي الدول الصناعية على التعاون لإزالة العراقل الموضوعية أمام نقل التكنولوجيا في هذه المجالات إلى الدول النامية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): لقد استفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة للإدلاء بإعلانات.

السيد لومايا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): لدي إعلانان سريعان جدا.

أولا، يعقد وفدا سويسرا وبولندا ومكتب شؤون نزع السلاح حدثا جانيبيا بعنوان "الأسلحة التي تفوق سرعة الصوت: تحد وفرصة لتحديد الأسلحة الاستراتيجية" الساعة ١٣/١٥ بعد ظهر اليوم في غرفة الاجتماعات A.

السيد القحطاني (المملكة العربية السعودية): يؤيد وفد بلدي ما تضمنه بيان المجموعة العربية الذي أدلى به ممثل تونس وبيان حركة بلدان عدم الانحياز الذي ألقاه ممثل إندونيسيا (انظر A/C.1/74/PV.11).

التزاما من المملكة العربية السعودية بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية، بوصفهما ركيزتين أساسيتين في سياستها الخارجية. فإنها تولي أهمية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في جميع المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الأمن الدولي ونزع السلاح، وذلك إيمانا منها بأن هذه القضايا تمثل وحدة متكاملة لا يمكن من دونها للعالم أن يعيش بسلام واستقرار. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي ويحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة الدول الوديدة للمعاهدة، على أن تفي بالتزاماتها حيال إنشاء هذه المنطقة، وذلك تعزيزا للسلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط خصوصا والعالم أجمع. كما يؤكد بلدي على أن قرار عام ١٩٩٥ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لا زال ساري المفعول حتى تتحقق غاياته وأهدافه، والذي من دونه ما وافقت الدول العربية على التمديد اللائق لمعاهدة عدم الانتشار.

كما يعيد بلدي التأكيد على أن استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، فضلا عما يشكله ذلك من انتهاك وتحدٍ للعشرات من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١). من جهة أخرى، يؤكد بلدي على أهمية وجود اتفاق

فرصة القيام بذلك، فور الاستماع إلى المتكلم الأخير في إطار المجموعة. وإذا سمح الوقت بذلك، فستبدأ اللجنة نظرها في مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

وقبل رفع الجلسة، أود أن أذكر جميع الوفود بأن قائمة المتكلمين في الجزء الخاص بالمناقشة المواضيعية ستغلق يوم غد الأربعاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في تمام الساعة ١٨/٠٠. ويتعين على جميع الوفود المهتمة بأخذ الكلمة أن تبذل قصارى جهدها لتسجيل أسمائها في القائمة قبل الموعد النهائي. رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

ثانياً، يعقد وفد الاتحاد الروسي مشاورات غير رسمية غداً، الأربعاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٦/٠٠، بشأن البند ٩٨ من جدول الأعمال، ومشروع قرار بشأن تعزيز وتطوير نظام تحديد الأسلحة، واتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): ستجتمع اللجنة من جديد بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماعات هذه لمواصلة نظرها في مجموعة "الأسلحة النووية". وستتاح للوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد في إطار هذه المجموعة